الأمم المتحدة
A/HRC/44/61
الجمعية العامة
Distr.: General
3 September 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الرابعة والأربعون
15 حزيران/يونيه – 3 تموز/يوليه 2020
البند 4 من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس

تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية* **

موجز

يغطي هذا التقرير الأحداث التي وقعت في إدلب والمناطق المحيطة بها من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 1 حزيران/يونيه 2020، بما في ذلك 52 هجوماً نمطيا نفذتها جميع الأطراف، وأدت إلى وقوع خسائر في صفوف المدنيين و/أو إلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية. وقد أثرت هذه الهجمات على المرافق الطبية (17 هجوماً)؛ والمدارس (14 هجوماً)؛ والأسواق (9 هجمات)؛ والمنازل (12 هجوماً)، الأمر الذي ينطوي على جرائم حرب. وقد أدت هذه الهجمات إلى نزوح جماعي، حيث لم يكن أمام المدنيين خيار سوى الفرار، وقد تصل إلى مستوى الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وفي الوقت نفسه، ارتكبت هيئة تحرير الشام، التي صنفتها الأمم المتحدة منظمة إرهابية، جرائم حرب خارج السياق المباشر للأعمال القتالية، في حين نفذت القوات الحكومية أعمال نهب غير قانونية.

* قُدم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.

** تعمّم مرفقات هذا التقرير كما وردت وباللغة التي قُدمت بها فقط.

GE.20-11441(A)
2011441

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الولاية والمنهجية

1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 28/43 إلى لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية[1] أن تجري على وجه السرعة تحقيقاً خاصاً مستقلاً وشاملاً في الأحداث الواقعة مؤخراً في محافظة إدلب والمناطق المحيطة بها، وأن تقدم تقريراً كاملاً عن النتائج التي توصلت إليها. ويغطي هذا التقرير، الذي وضع في صيغته النهائية في 1 تموز/يوليه، الأحداث التي وقعت أساساً في الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و1 حزيران/يونيه 2020.

2- ووفقاً للمنهجية المتبعة، واستناداً إلى الممارسات الموحدة المتبعة في لجان التحقيق وفي التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، اعتمدت اللجنة، في المقام الأول، على 287 مقابلة شخصية في المنطقة وعن بُعد من جنيف[2]. وجرى جمع وتحليل التقارير والصور الفوتوغرافية وأشرطة الفيديو والصور الساتلية من مصادر متعددة، بما في ذلك بعد دعوة اللجنة إلى تقديم تقارير[3]. ويُستوفى معيار الإثبات عندما تكون لدى اللجنة أسباب وجيهة تدعو إلى الاعتقاد بأن الأحداث المعنية قد وقعت على النحو الموصوف، وحيثما أمكن، بأن الطرف المحارب الذي حُددت هويته قد ارتكب الانتهاكات المعنية.

3- ولا تزال تحقيقات اللجنة مقيدة بسبب منع الوصول إلى البلد والشواغل المتعلقة بحماية الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات. وفي جميع الحالات، ظلّت اللجنة تسترشد بمبدأ "عدم الإضرار".

4- وتشكر اللجنة كل من قدم لها معلومات، ولا سيما الضحايا والشهود.

ثانياً- مقدمة

5- تعد محافظة إدلب وضواحيها - التي تضم مناطق ريف شمال اللاذقية، وشمال غرب حماه، وغرب حلب - واحدة من آخر المناطق المتبقية خارج سيطرة الحكومة في الجمهورية العربية السورية. وقبل انتفاضة عام 2011، كان عدد سكانها حوالي 1,5 مليون نسمة. وكانت من المناطق الأولى التي شاركت بنشاط في المظاهرات المناهضة للحكومة، وسيطرت عليها الجماعات المسلحة بين عامي 2012 و2014. وفي خضم الاقتتال الداخلي الشديد بين الجماعات المسلحة التي تتنافس على السيطرة على الجزء الشمالي الغربي من البلد، ظهر ما سيُعرف باسم "هيئة تحرير الشام"[4] كجماعة رئيسية تسيطر على تلك المنطقة بحلول عام 2014. وتعمل "حكومة الإنقاذ" التابعة لها، والتي تأسست في أواخر عام 2017، كسلطة شبه مدنية/إدارية، وتتحكم بالمدنيين من خلال اللجان المحلية. وتشير التقديرات إلى أن "هيئة تحرير الشام"، التي صنفتها الأمم المتحدة على أنها جماعة إرهابية[5]، تضم ما بين 12 000 و15 000 مقاتل في صفوفها، وتضم جبهة فتح الشام وأنصار الشام[6].

6- وفي النصف الأول من عام 2018، أدت المعارك في محافظات حلب، وشمال حمص، ودمشق، وريف دمشق، ودرعا، وإدلب إلى نزوح جماعي لأكثر من مليون سوري من النساء والرجال والأطفال،

(1) أعضاء اللجنة هم باولو سيرجيو بينهيرو (الرئيس) وكارين كونينغ أبو زيد، وهاني مجلّي.

(2) نتيجة للقيود المفروضة على السفر فيما يتصل بجائحة كوفيد-19، أُجريت غالبية المقابلات عن بعد.

(3) www.ohchr.org/coisyria.

(4) S/2017/904، الفقرة 9.

(5) لا تزال اللجنة تعتبر هذه الجماعة كياناً إرهابياً، على النحو الذي حدده مجلس الأمن في قراره 2170(2014) وإدراجها لاحقاً في قوائم العقوبات الصادرة عنه (متاح في: https://scsanctions.un.org/consolidated/).

(6) S/2020/53.

انتقل أكثر من نصفهم إلى محافظة إدلب أو نزحوا بين مناطقها[7]. وبعدما توقفت الأعمال القتالية بالكامل ووُضعت الهدنة موضع التنفيذ، اشترطت القوات الموالية للحكومة على بعض الأفراد من المناطق التي كانت محاصرة سابقاً[8] أن يمروا بـ "عملية مصالحة"[9] كشرط لبقائهم.

7- وعملاً باتفاقات "الإجلاء" أو "المصالحة"[10] بين عامي 2016 و2018، هُجِّر ما يقرب من 100 ألف شخص قسراً - من حلب، والغوطة الشرقية، وريف حمص الشمالي، ومخيم اليرموك في دمشق[11] - إلى إدلب، التي أصبحت تعتبر آخر مكان لجوء لهم. وبحلول نيسان/أبريل 2019، عندما زاد العنف في الجزء الشمالي الغربي من البلد بشكل ملحوظ[12]، أصبحت محافظة إدلب ومحافظة حلب المجاورة في شمال غرب البلد موطناً لنحو 4 ملايين شخص.

8- وفي نهاية عام 2019، زادت حدة القتال، لا سيما في المناطق الواقعة جنوب الطريق السريع M4 وشرق الطريق السريع M5(انظر المرفق الثاني). وتعطلت المدارس والمستشفيات والأسواق بفعل القصف وتعرضت مخيمات النازحين المدنيين للقصف أيضاً[13].

9- وفرَّ ما يقرب من مليون شخص بشكل جماعي إلى داخل المنطقة الشمالية الغربية من البلد، محشورين في مركبات، وقد تعرضوا لغارات جوية أثناء بحثهم اليائس عن الأمان. ووصلت جهود الاستجابة الإنسانية التي تعاني أصلاً من أعباء تفوق طاقتها في شمال إدلب وأجزاء من حلب إلى حد الانهيار، في ظل أحوال جوية قاسية في الشتاء.

10- ومن هذا المنطلق، توصل مجلس الأمن إلى اتفاق في اللحظة الأخيرة في 10 كانون الثاني/يناير على تجديد آلية تقديم المعونة العابرة للحدود والعابرة لخطوط المواجهة حتى تموز/يوليه. وخُفض عدد المعابر الحدودية مع تركيا من أربعة معابر إلى معبرين. وبعد ذلك بوقت قصير، بدأ مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في الانتشار في جميع أنحاء العالم. وبسبب تعطل العديد من المرافق الصحية، كانت فرص الحصول على الرعاية الصحية الأساسية ضئيلة بالنسبة لحوالي 1,4 مليون شخص - 80 في المائة منهم من النساء والأطفال[14] - يعيشون في أماكن نزوح مكتظة في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، كما كانت إمكانية اتباع توجيهات غسل اليدين والتباعد البدني ضعيفة من الناحية العملية. وقد بات وصول هؤلاء النازحين غير المقيد إلى المعونة الإنسانية أكثر أهمية من أي وقت مضى.

(7) A/HRC/39/6، الفقرة 86.

(8) Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, “Sieges as a weapon of war: encircle, starve, surrender, evacuate”, 29 May 2018, paras. 18–25 [لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، "الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق والتجويع والاستسلام والإجلاء"، 29 أيار/مايو 2018، الفقرات 18-25.]

(9) A/HRC/36/55، الفقرات 20-22.

(10) A/HRC/39/65، الفقرة 64.

(11) المرجع نفسه، الفقرات 73-76 و79.

(12) A/HRC/42/51، الفقرة 15.

(13) A/HRC/43/57، الفقرات 24-26، والمرفق الثاني.

(14) https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/recent-developments-northwest-syria-flash-update-29-may-2020.

ثالثاً- التطورات السياسية والعسكرية

11- مع اشتداد الأعمال القتالية في كانون الأول/ديسمبر، استهدفت القوات الجوية العربية السورية، بدعم من القوات الجوية الروسية (المسماة معاً "القوات الموالية للحكومة")[15] المناطق الخاضعة لسيطرة الجماعات المسلحة في محافظات إدلب، واللاذقية، وغرب حلب، بينما تقدمت القوات الحكومية، بما فيها الجيش العربي السوري، لاستعادة المناطق المحيطة بالطريق السريع M5. وشنت الجماعات المسلحة وإرهابيو هيئة تحرير الشام هجمات مضادة على مواقع الحكومة في إدلب، وحلب، واللاذقية، بما في ذلك قاعدة حميميم الجوية.

12- وفي سياق التصعيد العسكري المتزايد في شمال غرب البلد، اتفق الاتحاد الروسي وتركيا على وقف جديد لإطلاق النار في 9 كانون الثاني/يناير، لكن الغارات والاشتباكات تواصلت بحدة أقل. وفي 15 كانون الثاني/يناير، تعثر وقف إطلاق النار واستأنفت القوات الموالية للحكومة هجماتها في إدلب. وبحلول 28 كانون الثاني/يناير، استعادت الحكومة السيطرة على معرة النعمان وزادت هجماتها على مواقع الجماعات المسلحة في غرب حلب. وفي الوقت نفسه، حاولت القوات الموالية للحكومة استعادة مدينة سراقب، وهي أيضاً من المدن الاستراتيجية، عند تقاطع الطريقين السريعين M4 وM5. وزاد ذلك من حدة التوتر بين الحكومة السورية وتركيا بعد أن أقامت تركيا مراكز مراقبة جديدة رداً على تقدم القوات الحكومية في منطقة تخفيف التوتر.

13- وفي 3 شباط/فبراير، استهدف الجيش التركي عدة مواقع تسيطر عليها حكومة الجمهورية العربية السورية رداً على مقتل ثمانية عسكريين أتراك في قصف موقع تركي بالقرب من سراقب. وعلى الرغم من التدخل التركي، سيطرت قوات حكومة الجمهورية العربية السورية على سراقب وعدة مناطق مجاورة لها في 6 شباط/فبراير. وزادت حدة التوتر في 10 شباط/فبراير عندما أدى هجوم آخر شنته قوات حكومة الجمهورية العربية السورية إلى مقتل خمسة جنود أتراك في تفتناز. وفي غضون ذلك، استعادت حكومة الجمهورية العربية السورية السيطرة على كامل الطريق السريع M5 للمرة الأولى منذ عام 2012. وفي 17 شباط/فبراير، أعلن الرئيس الأسد أن الجيش العربي السوري هزم الجماعات المسلحة وحرر محافظة حلب بعد تعزيز سيطرته على ريف حلب الغربي.

14- ومع استمرار الهجمات على المواقع التركية في محافظة إدلب، ذكر الرئيس أردوغان، في 19 شباط/فبراير، أن عملية عسكرية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية باتت وشيكة. وجاء هذا الإعلان في أعقاب مفاوضات غير ناجحة بين مسؤولين من الاتحاد الروسي وآخرين من تركيا لوقف التصعيد. وفي 27 شباط/فبراير، تصاعدت حدة التوتر بعد مقتل ما لا يقل عن 33 جندياً تركياً في غارة جوية. ورداً على ذلك، أطلقت تركيا عملية درع الربيع في اليوم نفسه. وخلال الأيام الثلاثة الأولى من العملية، نفذ الجيش التركي مئات الضربات على مواقع تسيطر عليها القوات الحكومية، وأسقط طائرتين سوريتين ثابتتي الجناحين، وعطلت العمل في مطار النيرب العسكري، ومكّن الجيش السوري الحر[16] من شن هجوم بري.

15- وأدى قتل الجنود الأتراك وبدء عملية "درع الربيع" إلى زيادة توتر العلاقات بين الاتحاد الروسي وتركيا. ومع ذلك، اتفق البلدان في 5 آذار/مارس على إقرار وقف جديد لإطلاق النار في إدلب بعد محادثات بين الرئيسين أردوغان وبوتين في موسكو. واتفق الطرفان على وقف جميع الأعمال

(15) A/HRC/31/68، الحاشية 3.

(16) A/HRC/42/51، الفقرة 16. وA/HRC/43/57، الفقرة 12.

العسكرية على طول خط التماس في منطقة تخفيف التوتر في إدلب وعلى إنشاء ممر آمن حول الطريق السريع M4. ونص الاتفاق على أن الاتحاد الروسي وتركيا سينشئان مراكز تنسيق ويسيّران دوريات مشتركة. وأوضحت تركيا أيضاً أن الاتفاق لن يغير الترتيبات السابقة وأن مراكز المراقبة العسكرية التركية في شمال غرب الجمهورية العربية السورية ستظل قائمة.

16- ورغم أن اتفاق وقف إطلاق النار أدى إلى تراجع الأعمال القتالية وإلى انخفاض كبير في عدد الضحايا المدنيين[17]، ظل الوضع متقلباً. وأفاد الاتحاد الروسي عن وقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار مع استمرار عمليات إطلاق نار منخفضة الحدة، وأعلن إرهابيو هيئة تحرير الشام أنهم سيواصلون شن الهجمات على مواقع الحكومة. وبحلول 28 أيار/مايو، وصل عدد الدوريات المشتركة بين الاتحاد الروسي وتركيا على الطريق السريع M4 إلى 13 دورية، لكن هذه الأجواء عكرتها اشتباكات بين القوات التركية و"هيئة تحرير الشام" ومحتجين، مما أسفر عن وقوع إصابات. واستمرت انتهاكات وقف إطلاق النار طوال نيسان/أبريل وأيار/مايو[18].

رابعاً- استعراض عام لسير الأعمال القتالية

17- خلال الفترة قيد الاستعراض، أدت المعارك الرامية إلى السيطرة على محافظة إدلب وغرب حلب إلى تدمير المناطق الواقعة على خط المواجهة والقريبة من المواقع الاستراتيجية وتفريغها من سكانها تقريباً. واتسمت الهجمات في معظم الأحيان بعمليات برية قصيرة نفذها الجيش العربي السوري وحلفاؤه، إلى جانب هجمات جوية مطولة شنتها القوات الموالية للحكومة. وأشارت بيانات التحليق التي حصلت عليها اللجنة إلى أن ما لا يقل عن 500 1 غارة جوية، استُخدمت في معظمها صواريخ جو - أرض وبراميل متفجرة، استهدفت جنوب شرق إدلب وغرب حلب في الفترة بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و5 آذار/مارس 2020، بالإضافة إلى هجمات برية ونيران غير مباشرة، بما في ذلك هجمات بالصواريخ والمدافع وقذائف الهاون.

18- وشنت الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية أثناء تخليها التدريجي عن الأراضي التي كانت تسيطر عليها للقوات الموالية للحكومة، هجمات عشوائية أيضاً على المناطق السكنية الخاضعة لسيطرة الحكومة في غرب حلب. ووفقاً للاتحاد الروسي، أُبلغ عن أكثر من 800 1 حالة قصف وأكثر من 430 هجوماً بالأسلحة الثقيلة شنتها الجماعات المسلحة في الفترة من 9 كانون الثاني/يناير إلى 27 شباط/فبراير[19].

19- وبالنظر إلى القتال العنيف الذي اندلع خلال هذه الفترة، لم تتمكن اللجنة من التحقيق في جميع الهجمات غير المشروعة المزعومة، لكنها ركزت على 52 حادثاً نمطياً نفذها جميع الأطراف، وترتب عليها وقوع خسائر في صفوف المدنيين و/أو إلحاق أضرار بالبنى التحتية المدنية.

(17) بيانات قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ انظر أيضاً S/2020/327.

(18) S/2020/401، الفقرة 11.

(19) إحاطة قدمها المتحدث باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي، في 27 شباط/فبراير.

الأعمال القتالية التي ألحقت أضراراً بالمرافق الطبية والمدارس والأسواق، وترتبت عليها خسائر في صفوف المدنيين في إدلب وغرب حلب في الفترة من 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى 30 نيسان/أبريل 2020

					بحسب الجهة الفاعلة		
الفئة	*إدلب*	*غرب حلب*	*المجموع*	*القوات الموالية للحكومة (المجموع)*	*العدد المنسوب إلى القوات الحكومية[أ]*	*العدد المنسوب إلى القوات الجوية الروسية[أ]*	*الجماعات المسلحة (المجموع)*
عدد المرافق الطبية المبلغ عن تخريبها[ب]	19	6	25	25	-	-	-
الهجمات على المرافق الطبية، التي حققت فيها اللجنة[ج]	11	5+1[د]	17	16	1	1	1
عدد المدارس المبلغ عن تضررها[هـ]	49	6+3[د]	58	55	-	-	3
الهجمات على المدارس التي حققت فيها اللجنة[و]	8	6	14	14	6	-	-
عدد الأسواق المدارس المبلغ عن تضررها[ز]	14	-	14	14	-	-	-
الهجمات على الأسواق التي حققت فيها اللجنة[ح]	6	2+1[د]	9	7	1	-	2
الهجمات الأخرى على المدنيين أو الأعيان المدنية التي حققت فيها اللجنة[ط]	8	2+2[د]	12	10	2	1	2
عدد الوفيات المبلغ عنها بين المدنيين[ي]	509	167	676	641	-	-	35
الإصابات بين المدنيين في الحوادث الـ 52 التي حققت فيها اللجنة	474	60+48[د]	582	534			48

(أ) أشارت بيانات التحليقات وصور بقايا الأسلحة والشهادات إلى أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن قوات حكومة الجمهورية العربية السورية أو القوات الجوية الروسية هي المسؤولة عن هذه الهجمات.

(ب) بيانات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ S/2020/141، الفقرة 18. S/2020/327، الفقرة 16.

(ج) لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة نفذت 16 هجوماً على مرافق طبية، في حين أن الجماعات المسلحة نفذت هجوماً واحداً من هذا النوع.

(د) هجمات شنتها الجماعات المسلحة.

(هـ) بيانات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ S/2020/141، الفقرة 17. S/2020/327، الفقرة 15.

(و) لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة شنت 14 هجوماً على مدارس ومرافق تعليمية أخرى. وما زال التحقيق جارياً في ما مجموعه 16 هجوماً إضافياً.

(ز) بيانات مقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ S/2020/141، الفقرة 19. وS/2020/327، المرفق.

(ح) لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة نفذت سبعاً من هذه الهجمات بينما نفذت الجماعات المسلحة هجومين.

(ط) لدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة نفذت 10 من هذه الهجمات بينما نفذت الجماعات المسلحة هجومين.

(ي) عدد الوفيات بين المدنيين في الحوادث التي تتبعتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. S/2020/141، الفقرة 13. S/2020/327، الفقرة 11. ويرجح أن يكون العدد الإجمالي للضحايا المدنيين خلال هذه الفترة أكبر بكثير.

(ك) عدد الإصابات التي تأكد وقوعها في صفوف المدنيين (الوفيات والإصابات) في 52 هجوماً شنتها القوات الموالية للحكومة وخمس هجمات شنتها جماعات مسلحة، من بين الهجمات التي حققت فيها اللجنة. ويرجح أن يكون العدد الإجمالي للضحايا المدنيين في هذه الحوادث أكبر.

خامساً- هجمات القوات الموالية للحكومة وما ترتب عليها من نزوح

لم نختر المغادرة - لم يكن هناك بديل آخر. وكانت الهجمات وحشية.

رجل من معرة النعمان، كانون الأول/ديسمبر 2019

ألف- الهجمات التي طالت المدنيين في إدلب

20- بدءاً من أوائل كانون الأول/ديسمبر، بدأت القوات الموالية للحكومة في التقدم نحو معرة النعمان على الطريق السريع M5، المعروف بأنه أحد المواقع الأولى التي بدأت فيها الاحتجاجات السلمية عام 2011[20]. وبسبب موقع معرة النعمان، تقاتلت الأطراف من أجل السيطرة عليها منذ الأيام الأولى للنزاع.

21- وشنت القوات الموالية للحكومة، في سياق جهودها لاستعادة السيطرة على المنطقة، هجمات تتسق مع أنماط واضحة سبق أن وثّقتها اللجنة، طالت الأسواق[21] والمرافق الطبية[22]. توثق بيانات التحليق الجوي 433 غارة جوية على الأقل بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2019 و1 شباط/فبراير 2020 على معرة النعمان ومناطق قريبة منها.

22- ووفقاً لبيانات التحليق، أفاد السكان بأن القصف الجوي، الذي أفيد بأنه شمل استخدام البراميل المتفجرة، زاد في منتصف كانون الأول/ديسمبر. وبلغت الهجمات ذروتها يومي 18 و19 كانون الأول/ديسمبر اللذين سُجلت فيهما 36 غارة جوية قرب معرة النعمان وجرجناز وكفر نبل. وفي ضوء تدفق المدنيين الفارين، عملت الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية على تيسير نقل وإجلاء الأشخاص الذين لم يتمكنوا من المغادرة، ومن بينهم أطفال ومسنات وأشخاص ذوو إعاقة. واستخدم المدنيون في الغالب الطريق السريع M5 للهروب، وغالباً ما كانوا يطفئون مصابيح سياراتهم لتجنب استهدافهم. وأشار من أجريت معهم مقابلات إلى أنه مع اشتداد الهجمات الجوية على الطريق السريع M5 في نهاية كانون الأول/ديسمبر، اضطر الكثيرون إلى الفرار عبر طرق موازية، سيراً على الأقدام، في أغلب الأحيان، وهم يحملون ما استطاعوا حمله من أمتعة شخصية.

(20) للمجتمع المدني وجود قوي في معرة النعمان وسراقب وسلقين والأتارب منذ سنوات طويلة. ذُكر أن المجلس المحلي اتفق مع "هيئة تحرير الشام"، عام 2019، على حظر الوجود المسلح داخل البلدة.

(21) A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرات 2-8؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان 34 و35؛ وA/HRC/31/68، الفقرة 77. وA/HRC/43/57، الفقرتان 22 و23، والمرفق الثاني، الفرات 1-8.

(22) A/HRC/27/60، الفقرات 109-111؛ وA/HRC/36/55، الفقرات 42-65. وA/HRC/34/64، الفقرات 30-40. انظر أيضاً www.refworld.org/docid/58c80d884.html.

23- ووفقاً للمعلومات التي قدمها برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية، غادر ما يزيد على 000 100 مدني، بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، بلدة معرة النعمان والمنطقة المحيطة بها، وأفاد من أجريت معهم مقابلات بأن المناطق السكنية دُمرت تدميراً واسع النطاق، وأن الخدمات الأساسية تكاد تكون معدومة، وأن الهجمات التي طالت المدنيين الفارين أصبحت أمراً شائعاً. ولتوضيح ذلك، ضربت غارتان جويتان منطقة سكنية في شمال معرة النعمان، في وقت متأخر من مساء يوم 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، مما أدى إلى إصابة ستة مدنيين كانوا يجمعون أمتعتهم للمغادرة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، حوالي الساعة 12/20، وبينما كانت منظمة محلية تستعد لإجلاء السكان من نقطة تجمع قريبة، نفذت القوات الموالية للحكومة غارة جوية دقيقة بذخيرة موجهة على الطريق السريع M5 فأصابت جراراً بطيئاً كان يقل ثلاثة رجال ويتجه شمالاً. وأسفر الهجوم عن مقتل أب وولديه. وفي وقت لاحق من مساء ذلك اليوم، في الساعة العاشرة مساءً، أصابت غارة جوية منطقة سكنية في معرة النعمان، تقع على بعد كيلومتر واحد من الطريق الرئيسي إلى أريحا. وقُتل رجلان وجُرح أربعة أشخاص آخرين، بينهم امرأتان مسنتان، كانوا قد عادوا أيضاً لجمع أمتعتهم. وفي هجوم آخر، في 30 كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير بأن القوات الحكومية شنت هجمات بالبراميل المتفجرة على منزل في شمال معرة النعمان، بينما كان فريق من رجال الإنقاذ يساعد أسرة نازحة على المغادرة. وقد لقي طفل يبلغ من العمر 11 شهراً ومنقذ مصرعهما.

24- وكثفت القوات الموالية للحكومة أيضاً جهودها لاستعادة أريحا. وفي 5 كانون الثاني/يناير، حوالي الساعة الثانية بعد الظهر، سقطت ست ذخائر أطلقتها الطائرات على منطقة تبلغ مساحتها حوالي 200 متر مربع في غرب أريحا، كان قد فرّ إليها قبل ذلك بفترة قصيرة مدنيون نازحون من معرة النعمان وخان شيخون. وألحق الهجوم أضراراً بنقطة لتوزيع المياه، كان مدنيون قد تجمعوا فيها لتعبئة المياه، بالإضافة إلى منازل سكنية وروضة أطفال ومسجد. وقال من أجريت معهم مقابلات ممن شاهدوا الموقع المتضرر إنهم رأوا جثثاً ممزقة، بعضها محترق بشدة، بالقرب من حفرة كبيرة قطرها 200 متر تقريباً. وقُتل ما لا يقل عن 13 مدنياً، بينهم أربعة أطفال، وجُرح 30 آخرون.

25- وضربت القوات الموالية للحكومة مناطق أخرى ذات أهمية استراتيجية، مثل سراقب، وكان لهذه الضربات أثر مدمر. فعلى سبيل المثال، شنت القوات الموالية للحكومة في 2 شباط/فبراير، بين الساعة 09/30 و10/00، سلسلة من الغارات الجوية، استخدمت فيها أيضاً البراميل المتفجرة، وأصابت منزلاً في سرمين، قرب بلدة نيرب - التي تمثل بوابة للسيطرة على سراقب. وأسفر الهجوم عن مقتل رجل وثلاث نساء وأربعة أطفال، بينهم طفل عمره شهران، من نفس العائلة. وكان أفراد العائلة قد عادوا إلى منزلهم لأخذ أمتعتهم فقط وكانوا يستعدون للمغادرة مرة أخرى.

26- وشنت القوات الموالية للحكومة أيضاً غارات جوية على مواقع أبعد من خط المواجهة، مثل مدينة إدلب، مما أدى إلى تفاقم المخاوف بين السكان المدنيين من قرب شن هجوم أكثر عنفاً (انظر الفقرات 36-58 أدناه). وفي حادث وقع صباح يوم 5 آذار/مارس، بين الساعة 2/00 و2/30 تقريباً، أشارت المعلومات التي جمعتها اللجنة إلى أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الجوية الروسية شنت ضربتين جويتين متتاليتين، استخدمت فيهما ذخائر موجهة على مزرعة دواجن معزولة في معرة مصرين كان مدنيون نازحون قد انتقلوا إليها قبل ذلك بفترة قصيرة (انظر المرفق الثالث). وقُتل ما لا يقل عن 16 مدنياً، بينهم ثماني نساء وثلاثة أطفال، وجُرح 25 آخرون، بينهم خمس نساء وسبعة أطفال.

الهجمات على الأسواق

27- وتمشياً مع نمط ساد من قبل[23]، أفادت التقارير بأن الضربات الجوية التي شنتها القوات الموالية للحكومة طالت 13 سوقاً على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير[24]. ووثقت اللجنة سبعة من هذه الهجمات.

28- وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، نفذت القوات الموالية للحكومة اثنين من هذه الهجمات. وأصابت إحدى الغارات الجوية سوقاً ومبنى سكنياً مجاوراً في سراقب حوالي الساعة التاسعة صباحاً، مما أسفر عن مقتل رجل وإصابة سبعة آخرين. وبعد ساعتين، أصابت غارة جوية أخرى سوق الهال للجملة[25]، الواقع في منطقة سكنية شرقي معرة النعمان. وقال من أجريت معهم مقابلات إن المسافة التي كانت تفصل بين كل قذيفة أطلقت هي ثلاثة أمتار، مما أدى إلى تضرر العديد من المحلات التجارية والسيارات المدنية. وأسفر الهجوم عن مقتل تسعة مدنيين، بينهم امرأتان، وإصابة 13 آخرين على الأقل، بينهم صبي في السادسة عشرة فقد أحد أطرافه.

29- وفي الساعة 10/35 من يوم 21 كانون الأول/ديسمبر، أصابت غارة جوية أطلقت فيها ثلاث ذخائر سوقاً أخرى في سراقب، مما ألحق أضراراً بالمباني السكنية المجاورة، بما في ذلك عيادة طبية، في منطقة تمتد على مسافة تتراوح بين 400 و600 متر. وأسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن ثمانية مدنيين، بينهم موظفة مختبر، وإصابة أكثر من 25 آخرين.

30- وفي وقت مبكر من بعد ظهر يوم 11 كانون الثاني/يناير، شنت القوات الموالية للحكومة غارة جوية أطلقت فيها ما لا يقل عن أربع قذائف على سوق محلي في بنش، مما أسفر عن مقتل تسعة مدنيين، بينهم خمس نساء وثلاثة أطفال، وإصابة 29 آخرين، بينهم 13 طفلاً وأربع نساء.

31- وكان لدى اللجنة أسباب معقولة لتستنتج أن القوات الحكومية نفذت ضربات جوية، في 15 كانون الثاني/يناير، بين الساعة 12/30 و14/00، ضد سوق الهال المكتظ وعلى منطقة متاخمة له في مدينة إدلب، تبعد عنه حوالي 200 متر (انظر المرفق الثالث). وأسفر الهجوم عن مقتل 19 مدنياً على الأقل، بينهم طفلان، وإصابة 60 آخرين.

32- وضُربت المنطقة التجارية مرة أخرى، منتصف يوم 11 شباط/فبراير، عندما شنت القوات الموالية للحكومة غارتين جويتين أصابتا الشارع الرئيسي وشارع الجلاء المجاور، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 11 مدنياً، بينهم خمسة صبية تتراوح أعمارهم بين 10 سنوات و16 سنة، وإصابة 20 آخرين.

باء- الهجمات التي طالت المدنيين في غرب حلب

33- في أوائل شباط/فبراير، طال القصف الجوي غرب حلب، فبدأ المدنيون اليائسون بالفرار نحو محافظة إدلب. وتشير بيانات التحليق إلى أن ما لا يقل عن 217 غارة جوية شُنت على غرب حلب في الفترة من 20 كانون الثاني/يناير إلى 5 آذار/مارس. وخلال تلك الفترة، كان المدنيون في بلدة الأتارب وضواحيها يتعرضون للقصف الجوي يومياً (انظر المرفق الثالث).

(23) A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرات 2-8؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان 34 و35؛ وA/HRC/31/68، الفقرة 77. وA/HRC/43/57، الفقرتان 22 و23، والمرفق الثاني، الفقرات 1-8.

(24) S/2020/141، الفقرة 19، وS/2020/327، المرفق.

(25) وسبق أن تعرضت السوق الرئيسية للقصف في تموز/يوليه 2019. انظر A/HRC/43/57، الفقرات 21-23، والمرفق الثاني، الفقرات 1-8.

34- ووفقاً لبيانات التحليق، شُنت 14 غارة جوية على بلدة كفر نوران، بالقرب من الأتارب، في 9 شباط/فبراير وحده، مما حمل الجميع تقريباً على المغادرة. وقُتل ما لا يقل عن 14 مدنياً وجُرح تسعة آخرون، وكانت كفر نوران، في نهاية ذلك اليوم، قد سويت بالأرض. وورد أن مدنيين قتلا في غارة جوية أثناء جمع أمتعتهما استعداداً لمغادرة كفر نوران. وتشير المعلومات التي حصلت عليها اللجنة إلى أن نحو 25 مقاتلاً من الجماعات المسلحة، بمن فيهم مقاتلون من فيلق الشام وهيئة تحرير الشام، كانوا موجودين في بلدة كفر نوران في كانون الثاني/يناير وأوائل شباط/فبراير. ولم تتمكن اللجنة من التأكد من وجود أهداف عسكرية في كفر نوران وقت وقوع الهجوم.

35- وفي هجوم آخر على بلدة أبين سمعان، شنت القوات الموالية للحكومة، حوالي الساعة الثانية من فجر يوم 10 شباط/فبراير، غارتين جويتين متتاليتين في غضون ثلاث دقائق على مناطق مأهولة بالمدنيين في غرب إبين سمعان، بالقرب من تقاطع يربط البلدة بمحافظة إدلب. وعندما هرع رجال الإنقاذ إلى مكان الحادث، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً ثانياً أدى إلى إصابة عدد من المسعفين. وبعد بضع دقائق، شُنت غارة جوية أخرى، قيل إن طائرة أخرى شنتها مستهدفة مشارف البلدة التي فر إليها في وقت سابق عدد كبير من السكان، غالبيتهم من النساء والأطفال. ونتيجة لذلك، دُمر ما يقرب من 15 منزلاً سكنياً، وقُتل ما لا يقل عن 15 مدنياً، بينهم ثلاث نساء وثمانية أطفال تتراوح أعمارهم بين سنة و5 سنوات. وأصيب ثمانية أشخاص آخرين، بينهم امرأتان وثلاثة صبية وبنتان. وغادر ما يقرب من 000 25 مدني المنطقة في أعقاب الهجوم.

جيم- الهجمات التي طالت المرافق الطبية

36- أفادت تقارير بأن القوات الموالية للحكومة، عاودت نمطاً من الضربات سبق أن وثقته اللجنة، فضربت 25 مرفقاً طبياً في إدلب وغرب حلب بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وشباط/فبراير 2020[26].

37- وحققت اللجنة في عشرة حوادث من هذا القبيل في إدلب.

38- وتضررت أربعة مرافق طبية في الفترة من 4 إلى 6 تشرين الثاني/نوفمبر في جسر الشغور وكفر نبل وأريحا[27]. وكان من بين هذه المستشفيات مستشفى الإخلاص للولادة وطب الأطفال في بلدة شنان، جنوب أريحا، وهو مستشفى الولادة الوحيد في المنطقة. ففي حوالي الساعة 01/30 من صباح يوم 6 تشرين الثاني/نوفمبر، شنت القوات الموالية للحكومة غارتين جويتين دمرتا المرفق وأصابتا اثنين على الأقل من الموظفين الطبيين. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، حوالي الساعة 04/15، أصابت سلسلة من الغارات الجوية شنّتها قوات موالية للحكومة مشفى جراحياً أقيم تحت الأرض وغير تابع لأي من أطراف النزاع في كفر نبل[28]، مما ألحق ضرراً بمدخله الغربي وبمعدات طبية حيوية، وقد كان هذا المرفق آخر مرفق يقدم خدمات طبية في المنطقة في ذلك الحين. ووصف الأطباء الذين قابلتهم اللجنة كيفية انخفاض عدد الموظفين انخفاضاً كبيراً، في أعقاب الهجمات على المرافق الطبية في كفر نبل وشنان، في حين نُقلت المعدات الحيوية إلى المستشفيات في شمال إدلب.

(26) A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرات 2-8؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان 34 و35؛ وA/HRC/31/68، الفقرة 77. وA/HRC/43/57، الفقرتان 22 و23، والمرفق الثاني، الفقرات 1-8.

(27) A/HRC/43/57، الفقرتان 28 و29.

(28) كان مستشفى كفر نبل المقام تحت الأرض قد تعرض لضربة سابقة. انظر A/HRC/42/51، المرفق الثاني، الفقرات 1-3؛ و"ملخص الأمين العام لتقرير مجلس مقر الأمم المتحدة للتحقيق في بعض الحوادث التي وقعت في شمال غرب سوريا منذ 17 أيلول/سبتمبر 2018 والتي تشمل مرافق مدرجة في قائمة الأمم المتحدة لتفادي النزاع والمرافق التي تدعمها الأمم المتحدة".

39- وفي 8 يناير/كانون الثاني، تعرض المستشفى المركزي في معرة النعمان - الذي كان آنذاك المستشفى الوحيد القادر على توفير الرعاية الأساسية في المنطقة - لهجوم مدفعي شنته القوات الحكومية وألحق أضراراً جسيمة بالمبنى. وغادر معظم الموظفين بعد ذلك بقليل خوفاً من وقوع هجمات أخرى. وتلاحظ اللجنة أن روايات شهود العيان تُجمع على أن الهجوم شُن بواسطة منظومة صواريخ غراد المتعددة الإطلاق من طراز BM-21، وهي منظومة يقال إنها موجودة في منطقة خان شيخون التي تسيطر عليها الحكومة، وتقع على بعد 13 كيلومتراً جنوباً، أي ضمن مدى هذه الصواريخ.

40- وفي 29 كانون الثاني/يناير، وبعد الاستيلاء على معرة النعمان وكفر نبل، أدت ثلاث غارات جوية متتالية على مناطق سكنية في شمال أريحا إلى تعطيل آخر مرفق طبي يعمل في جنوب إدلب. ولدى اللجنة أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الضربات نفذتها طائرات تابعة للاتحاد الروسي (انظر المرفق الثالث). وقُتل ما لا يقل عن 14 مدنياً، بينهم طبيب واحد وخمس نساء وخمسة أطفال، وأصيب ما بين 30 و65 شخصاً آخرين.

41- وفي 4 شباط/فبراير، أصابت غارتان جويتان متتاليتان مستوصفاً ومستشفى ملاصقاً له في سرمين، مما تسبب في إلحاق أضرار كبيرة بالمرفقين وإخراجهما من الخدمة. ورغم أن بعض السكان غادروا في وقت سابق، إلا أن معظم المدنيين، بمن فيهم الموظفون الطبيون، غادروا سرمين عقب الهجمات.

42- وفي 23 شباط/فبراير، تعرض مبنى طب الأسنان المجاور لمستشفى التوليد وطب الأطفال في بليون بمحافظة إدلب، لقصف جوي دمر أجزاء منه، مما جعله غير صالح للعمل. وفي 25 شباط/فبراير، نُفذت غارة جوية على منطقة قريبة من مستشفى إدلب الجراحي، الواقع على بعد 500 متر من مدرسة البراعم (انظر الفقرات 48-58)، مما تسبب في إلحاق أضرار بالمرفق وإصابة ما لا يقل عن ثلاثة أفراد من الطاقم الطبي.

43- وفي خضم التنافس على السيطرة في غرب حلب، كثفت القوات الموالية للحكومة هجماتها على المرافق الطبية، في محاولة واضحة لإعاقة قدرة آخر المرافق الطبية المفتوحة على العمل في الأتارب وضواحيها. وحققت اللجنة في خمسة من هذه الحوادث في حلب.

44- وحوالي الساعة العاشرة مساء من يوم الأول من شباط/فبراير، شنت القوات الموالية للحكومة غارتين جويتين في غضون 10 دقائق، على مستشفى الهدى الجراحي الواقع في قرية الحور، فألحقت أضراراً في مدخل المستشفى وفي مولد كهربائي، وأصابت أحد الحراس. وبسبب هذه الضربة، أصبح المستشفى، الذي هو مقدم الرعاية الصحية الرئيسي في الجزاء الغربي والشمالي من ريف حلب، معطلاً عن العمل.

45- وحوالي الساعة الثامنة من مساء يوم العاشر من شباط/فبراير، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً جوياً على مشفى رعاية الطفولة والأمومة في الأتارب مما أسفر عن مقتل صبي يبلغ من العمر 17 عاماً وألحق ضرراً بالمرفق.

46- وحوالي الساعة 11/40 من يوم 17 شباط/فبراير، شنت القوات الموالية للحكومة ضربتين جويتين متتاليتين على مستشفى كنانة ومستشفى الفردوس للتوليد القريب منه في بلدة دارة عزة. وأصيب موظفان طبيان وأصبح المرفقان خارجين عن الخدمة، مما ترك السكان من دون أي مستشفى صالح للعمل في غرب حلب.

47- ومع عدم تشغيل المرافق الطبية في البلدات والقرى الواقعة في محور الطريق السريع M5، واصلت القوات الموالية للحكومة شن هجماتها على المناطق المجاورة، مما قلل فرص حصول الجرحى والمرضى على العلاج في مناطق إقامتهم المباشرة إلى أدنى حد.

دال- الهجمات التي طالت المرافق التعليمية

48- برزت الهجمات على المدارس كأحد أكثر أنماط الصراع وحشية في سوريا[29]. ووفقاً لبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية، أثرت الأعمال القتالية تأثيراً سلبياً على المؤسسات التعليمية في جميع أنحاء إدلب وغرب حلب، وهي منطقة يمثل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن الخامسة عشرة أقل من نصف سكانها المدنيين بقليل. وأُبلغ عن تضرر ما لا يقل عن 58 مرفقاً تعليمياً في إدلب وغرب حلب خلال هذه الفترة، 55 منها خلال هجمات شنتها القوات الموالية للحكومة.

49- وحققت اللجنة في 12 من هذه الهجمات في إدلب.

50- وفي 1 كانون الثاني/يناير، أصاب هجوم بري شنته القوات الحكومية في سرمين، واستخدمت فيه ذخائر عنقودية، مدرسة عبدو سلامة الابتدائية، مما أسفر عن مقتل 12 مدنياً، بينهم خمسة أطفال ومدرِّسة.

51- وأصيبت سبعة مرافق تعليمية في 24 و25 شباط/فبراير وحدهما. وأفاد المعلمون الذين قابلتهم اللجنة بأن الهجمات بدأت في الساعات المتأخرة من مساء يوم 24 شباط/فبراير، عندما أصابت قذيفتان ساحة مدرسة الحورة الثانوية للبنات في إدلب، مما تسبب في إلحاق أضرار بمبانيها وبالمنازل السكنية المجاورة.

52- وحوالي الساعة الخامسة من صباح اليوم التالي، أصابت قذيفتان ساحة ثانوية الرسالة للبنين، الواقعة في مجمع المدارس في بنش قرب السوق المحلية ومستشفى إدلب المركزي. وتسبب الهجوم في تضرر المبنى جزئياً، وأسفر عن مقتل رجل واحد وإصابة أربعة آخرين.

53- وفي الساعة 8 والساعة 08/30 والساعة 09/30 من يوم 25 شباط/فبراير، أطلقت القوات الحكومية صواريخ على أجزاء مكتظة بالسكان في إدلب، فألحقت أضراراً بثلاث مدارس. وقال شهود عيان إنهم سمعوا انفجاراً مدوياً أعقبه انفجارات أخرى، خلال ثوان معدودة، ضربت ساحات المدارس الثلاث. وقُتل معلمان على الأقل وأصيب ستة آخرون أثناء وجودهم داخل مدرسة البراعم، وقُتلت فتاة تبلغ من العمر 17 عاماً أمام مدرسة العز بن عبد السلام. وتشير مخلفات الذخائر في مكان القصف إلى أن الهجمات التي أصابت مدارس خالد الشعار، والبراعم، والعز بن عبد السلام في مدينة إدلب، قد نُفذت باستخدام ذخيرة عنقودية من نوع "أوراغان 9M27K" وهي جزء من منظومة قاذفات الصواريخ المتعددة الإطلاق بي إم - 30 سميرتش. وسميرتش سلاح غير موجه واسع المدى وهو قادر على إطلاق صلية صواريخ تصل إلى 12 صاروخاً يبلغ طول الواحد منها ثلاثة أمتار ويصل مداه إلى 90 كيلومتراً، ومن المعروف أنها من مخزون الذخائر السورية. ومن خلال اختيار نوع من الصواريخ يطلق ذخائر صغيرة من صاروخ تعبئة رئيسي، زادت القوات الحكومية من مساحة هجماتها القاتلة، مما جعل هذا المنظومة أكثر عشوائية.

54- وحوالي الساعة 16/00 من يوم 25 شباط/فبراير، شنت القوات الموالية للحكومة هجوماً جوياً أُصيبت فيه مدرسة منيب كنيشة الابتدائية الواقعة في الأجزاء الشرقية من معرة مِصرين. وأسفر الهجوم عن مقتل 11 مدنياً على الأقل، بينهم ستة أطفال، وجرح 30 آخرين، بينهم 14 طفلاً وست نساء. وألحق أضراراً بالغة بجدران المدرسة ونوافذها وأبوابها، مما جعلها غير صالحة.

(29) A/HRC/21/50، الفقرات 116-124؛ وA/HRC/27/60، الفقرات 84-94؛ وA/HRC/28/69، الفقرة 68؛ وA/HRC/33/55، الفقرات 111-124؛ وA/HRC/34/64، الفقرات 48-50؛ وA/HRC/37/72، الفقرة 76. انظر أيضاً www.refworld.org/docid/58c80d884.html.

55- وتضررت المرافق التعليمية بشدة أيضاً في جميع أنحاء غرب حلب. وحققت اللجنة في ست هجمات على مدارس في غرب حلب.

56- وتضررت مدرسة البنين في الأتارب في 3 و4 و14 شباط/فبراير، وفي 5 آذار/مارس، مما أسفر عن وفاة امرأتين على الأقل وإصابة ثمانية أطفال. ومن بين تلك الهجمات، تسببت الضربات الجوية التي وقعت في 14 شباط/فبراير في أكبر قدر من الضرر للمدرسة، مما أخرجها عن الخدمة. وتمركزت القوات الحكومية في قاعدة الفوج 145، مما سهل هجماتها البرية. ووصف من أجريت معهم مقابلات كيف قصفت القوات الموالية للحكومة الأتارب لساعات في 14 شباط/فبراير، وضربت مناطق مكتظة بالسكان، فأصابت سوقاً ومنازل عديدة. وأدى القصف المكثف للأتارب في ذلك اليوم إلى فرار ما لا يقل عن 000 70 من السكان.

57- وبعد ظهر يوم 6 شباط/فبراير، شنت القوات الحكومية هجوماً برياً على عندان، وضربت مناطق سكنية، بما في ذلك مركز عندان الصحي ومدرسة ثانوية للبنين، التي تشير سجلاتها إلى أن عدد طلابها لا يقل عن 300 طالب. وأشار مدرِّس زار الموقع إلى أن ثلاث قذائف على الأقل أصابت المدرسة، مما ألحق أضراراً بسورها وسقفها وساحتها. وأغلقت المدرسة بعد ذلك، وغادر العديد من المدنيين البلدة بينما كانت القوات البرية تتقدم نحو المدينة.

58- وفي 24 شباط/فبراير، شنَّت القوات الحكومية هجوماً مدفعياً على كفرنتين أصاب مباشرة مدرسة اليرموك التي كانت لا تزال تعمل، ومسجداً يقع بالقرب منها. وفي صباح ذلك اليوم، كان 75 طالباً وثلاثة معلمين موجودين في مبنى المدرسة. وتسبب الهجوم في إلحاق أضرار جسيمة بمبنى المدرسة، بما في ذلك السقف والمدخل الرئيسي، إضافة إلى تحطم النوافذ والأبواب.

هاء- التشرد الناجم عن الأعمال القتالية

هل تبقى في مكان لا يتوفر فيه تعليم لأطفالك؟ هل تبقى في مكان لا يوجد فيه طبيب واحد أو عيادة واحدة؟ هل تبقى في مكان تعرف أنك ستقتل فيه وأنت تشتري الخبز؟ هل تبقى في مكان تخاف فيه من فعل أي شيء؟ تخاف فيه من شراء حاجياتك من البقالة، وتخاف فيه من إرسال أطفالك إلى المدرسة، وتخاف فيه من الذهاب إلى الطبيب، وتخاف فيه من البقاء في المنزل؟ نحن نعيش في خوف لعدم وجود أي مكان آمن.

رجل نازح من الأتارب، غرب حلب، يناير/شباط 2020

59- ونتيجة للأعمال القتالية المكثفة، شهدت إدلب وغرب حلب نزوحاً واسع النطاق. وفرّ نحو 560 ألف شخص إلى منطقة صغيرة في شمال غرب إدلب، على طول الحدود السورية التركية، وهي منطقة كانت تستضيف أصلاً مئات الآلاف من النازحين. وانتقل نحو 000 400 مدني إلى مناطق في شمال محافظة حلب، بما في ذلك إعزاز وعفرين وجنديرس والباب.

60- وازداد النزوح من مختلف مناطق إدلب وغرب حلب بسرعة شهراً بعد شهر من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى شباط/فبراير 2020، مع اشتداد الأعمال القتالية[30]، لكنه تباطأ بشكل كبير بعد وقف إطلاق النار في 6 آذار/مارس، كما هو مبين في الشكل أدناه، الذي يظهر عدد حركات النزوح كل شهر في محافظتي إدلب وحلب.

(30) www.humanitarianresponse.info/en/operations/stima/idps-tracking.

النزوح في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2019 إلى آذار/مارس 2020

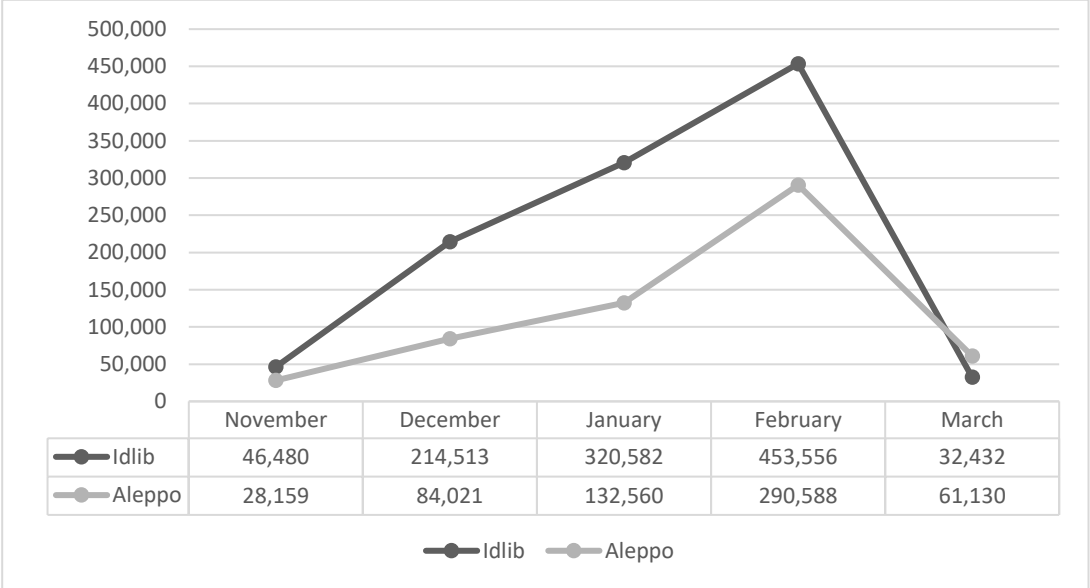

المصدر: معلومات وردت من مكتب تنسيق المخيمات وإدارة المخيمات؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأردن، والجمهورية العربية السورية، وتركيا؛ وبرنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية.

61- وصفت روايات متطابقة لمدنيين فارين من معرة النعمان وأريحا كيف تبعهم القصف الجوي أثناء نزوحهم باتجاه شمال إدلب وأجزاء من حلب. وشرح الكثيرون كيف أن قرارهم بالمغادرة كان غير طوعي، وأنه لم يكن لديهم خيار آخر سوى الفرار لإنقاذ حياتهم.

62- واشتد الهجوم على معرة النعمان في منتصف كانون الأول/ديسمبر[31] (انظر الفقرات 20-32). وأفاد من أجريت معهم مقابلات عن حدوث قصف متواصل وقصف جوي للمناطق السكنية، ووصفوا القصف بانه كان "مروعا". ويسَّر نحو 40 مركبة إجلاء المدنيين، لكن العديد منهم قالوا إن مغادرتهم كانت فوضوية ومعقدة بسبب الأضرار التي لحقت بالطرق خارج المدينة[32]. وقال من أُجريت معهم مقابلات بعد أن عادوا لفترة وجيزة إلى معرة النعمان في أوائل يناير/كانون الثاني، إن المدينة باتت "مدينة أشباح"، لا تتوفر فيها أي خدمات، بما في ذلك خدمات المياه والكهرباء، إلى جانب تدمير البنية التحتية المدنية على نطاق واسع.

63- وفي أريحا، لاحظ من أُجريت معهم مقابلات أن المستشفى الوحيد الذي كان لا يزال موجوداً في المدينة تضرر من القصف وتوقف عن العمل في 29 كانون الثاني/يناير (انظر المرفق الثالث). وبحلول 31 كانون الثاني/يناير، كان جميع المدنيين قد غادروا المدينة[33]. وأشارت إحدى العائلات إلى أنها استأجرت شاحنة صغيرة ودفعت 150 دولاراً من دولارات الولايات المتحدة لنقل أفراد الأسرة الأربعة إلى منزل أقاربهم في منطقة الباب، إذ أن رسوم النقل زادت بشكل كبير أثناء النزوح. ولم تجلب هذه الأسرة معها سوى الوثائق الشخصية والملابس والأغطية والأدوية، وسافرت لمدة 18 ساعة بسبب ازدحام الطرق.

(31) في كانون الأول/ديسمبر، أفادت التقارير أن 288 80 من السكان و257 20 من المشردين داخلياً غادروا المدينة (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية).

(32) وفي كانون الثاني/يناير، أفادت التقارير أن 596 43 من السكان و860 20 من المشردين داخلياً غادروا المدينة (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية).

(33) في كانون الثاني/يناير، فر 732 88 من السكان و132 31 من المشردين داخلياً (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية).

64- وأعقب ذلك موجات من النزوح من غرب حلب، حيث فر حوالي 160 ألف مدني من الأتارب بحلول منتصف شباط/فبراير (انظر المرفق الثالث)[34]. وقالت إحدى السيدات التي أجريت معهن مقابلات إن أمها وأختها قررتا الفرار في ليلة 10 شباط/فبراير، بسبب استمرار الهجمات على حيهما، والتي أدت إلى تدمير عدة منازل بالقرب من منزلهما (انظر الفقرات 33-35). وبحلول منتصف شباط/فبراير، كان جميع السكان تقريباً قد قرروا الفرار بالنظر إلى أن وصول القوات الحكومية كان قد أصبح وشيكاً على ما يبدو. وأعقب ذلك حالة من الفوضى، حيث امتدت طوابير كبيرة من المدنيين الفارين على طرق الهروب الرئيسية. وروى البعض كيفية فرارهم ليلاً لتجنب استهدافهم أثناء عملية الفرار. وعاد بعض الفارين إلى مساكنهم لعدم تمكنهم من العثور على مأوى، عندما تبين لهم أن القوات الموالية للحكومة لم تتقدم إلى الحد الذي كان متوقعاً. وبحلول منتصف أيار/مايو، كان قد عاد حوالي 000 30 مدني[35].

65- وذُكر أن سكان دارة عزة غادروا بلدتهم بسبب شدة القصف. وذكر أحد السكان أن أسرته لم تعد تتحمل الرعب، وسارعت إلى المغادرة في 18 شباط/فبراير (انظر الفقرات 36-47). وقال مدني آخر إنه غادر في الساعة السادسة من فجر يوم 20 شباط/فبراير مع أسرته، التي تضم 35 شخصاً. فقد حزموا أمتعتهم الثمينة وملابسهم وغادروا منزلهم بعد أيام من القصف، بما في ذلك قصف المستشفيات. وأوضح أن الأمر استغرق أكثر من 24 ساعة كي تتمكن الأسرة من دخول عفرين بسبب ازدحام الطرق، وأبلغ أيضاً عن إجراءات مطولة تتعلق بتسجيل الجيش السوري الحر للعبور والتفتيش الجسدي الذي تقوم به منظمات غير حكومية.

66- وفي بداية الفترة المشمولة بالتقرير، فُتحت ممرات إنسانية للمشردين داخلياً للعودة إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. ووفقاً للمركز الروسي للمصالحة بين الطرفين المتنازعين في الجمهورية العربية السورية، بدأت نقاط التفتيش العمل في 13 كانون الثاني/يناير، وقد أقيمت في كل من أبو الضهور في إدلب، والحاضر في حلب، والهابط في حماه[36]. وأفادت التقارير بأن 72 شخصاً مروا عبر حاجز الحاضر في الأيام الثلاثة الأولى[37]. وقال العديد ممن أجريت معهم مقابلات إن قلة من الناس استخدمت هذه الطرق خوفاً من التجنيد أو الاحتجاز[38]. وسلك من تمكن من العبور طرقاً غير مباشرة للوصول إلى مدينة حلب، وكذلك إلى اللاذقية وطرطوس[39].

67- وكثيراً ما يعتبر المشردون عفرين المنطقة الأكثر أماناً في شمال غرب البلد. لكن التحركات بين المناطق التي تسيطر عليها "هيئة تحرير الشام" وتلك التي تسيطر عليها "عملية غصن الزيتون" أو "عملية درع الفرات" خضعت في كثير من الأحيان لرسوم تفرضها "هيئة تحرير الشام"، حيث قامت بتفتيش السيارات وفرضت رسماً يبلغ 200 دولار في حالة العثور على مواد معينة. وسُمح بإدخال الملابس وغيرها من الأغراض الشخصية؛ لكن الماشية وما شابه أُخضعت لرسم أو صودرت.

(34) أفادت التقارير أن 595 98 من السكان و110 116 من المشردين داخلياً قد غادروا المنطقة خلال شهر شباط/فبراير (برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية).

(35) https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/recent-developments-northwest-syria-situation-report-no-14-15-may-2020.

(36) http://eng.mil.ru/en/news_page/country/more.htm?id=12270700@egNews.

(37) برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية.

(38) سبق للجنة أن ذكرت في وثائقها أن احتجاز المدنيين الذين يُنظر إليهم على أنهم متعاطفون مع المعارضة أفضى إلى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (انظر مثلاً www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-31-CRP1_en.pdf).

(39) برنامج تقييم الاحتياجات الإنسانية للجمهورية العربية السورية.

وصودرت أيضاً مولدات الكهرباء التي كانت بحوزة المغادرين من المشردين داخلياً. وأشار المدنيون إلى أن نقاط التفتيش التابعة لـ "هيئة تحرير الشام" في باب الهوا، ودير بلوط، ودارة عزة والمناطق الجنوبية في جبل الزاوية، اعتمدت إجراءات مماثلة، وأسفرت عمليات التفتيش عن تأخر المدنيين لساعات طويلة.

68- ووُصفت المناطق الواقعة شمال باب الهوا، وسرمدا، وحزانو، ومعرة تمصرين، ومركز مدينة إدلب، وكفر تخاريم، وسلقين، وبساتين، بأنها تفيض بالمشردين، نظراً لضخامة حجم النزوح ووتيرته. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، كانت احتياجات المشردين داخلياً لا تزال ضخمة. ورغم وجود بعض المنظمات غير الحكومية، فإن ثمة حاجة كبيرة إلى الخيام والتدفئة والصرف الصحي. وقد أُجبرت عائلات متعددة على تقاسم خيمة واحدة، أو النوم في المباني المهجورة أو في العراء. وأشار من أجريت معهم مقابلات إلى أن هذا النزوح كان مسألة حياة أو موت، فالجميع نزحوا لإنقاذ حياتهم، ولذلك لم يجلبوا سوى اللوازم الشخصية الأساسية. وكان الأطفال معرضين بشكل خاص للأمراض نظراً لنقص التدفئة والأدوية والأغذية والملابس. وواجه النازحون في المخيمات أوضاعاً مماثلة، بما في ذلك النازحون في مخيمي أطما وباتبو في إدلب. وفي مخيم باتبو، بالقرب من الأتارب، أفاد السكان بأن المخيم تغمره المياه في الكثير من الأحيان ويفتقر إلى الخدمات الأساسية، مثل مرافق النظافة الصحية وشبكة الصرف الصحي.

69- وتزامن ذلك كله مع ظهور "كوفيد-19" في جميع أنحاء العالم وفي الجمهورية العربية السورية، مما أثار تحديات خطيرة لنظام الرعاية الصحية المستنزف والمجهد أصلاً في إدلب وغرب حلب.

واو- الاستنتاجات

70- كما وثّقت اللجنة في حالات عديدة، تعرَّض السكان المدنيون في إدلب على مدى السنوات الماضية لهجمات عشوائية على المناطق والمدارس المدنية، وهجمات متعمدة على أهداف محمية، مثل المستشفيات، مما أسفر عن مقتل وجرح آلاف المدنيين في أعمال ترقى إلى مستوى جرائم حرب[40].

71- وفيما يتعلق بالاستنتاجات المستخلصة من الفترة المشمولة بهذا التقرير، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة ارتكبت جرائم حرب باعتدائها المتعمد على العاملين في القطاع الطبي وعلى المرافق الطبية عن طريق شن ضربات جوية، وبأن القوات الحكومية ارتكبت في إحدى المرات جرائم مماثلة بشنها هجوماً بصواريخ أرض - أرض (انظر الفقرات 36-47). وتشير الهجمات المماثلة المستمرة على المرافق الطبية إلى أن القوات الموالية للحكومة واصلت سياسة استهداف المستشفيات، كجزء من استراتيجيتها القتالية[41].

72- وفيما يتعلق بالهجمات بالذخائر العنقودية على المناطق المدنية المكتظة بالسكان، والتي طالت مدارس خالد الشعار، والبراعم، والعز بن عبد السلام في مدينة إدلب (انظر الفقرات 36 إلى 47)، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الحكومية ارتكبت جريمة حرب

(40) A/HRC/37/72، الفقرات 72-79؛ وA/HRC/39/65، الفقرتان 63 و64؛ وA/HRC/40/70، الفقرات 24-29؛ وA/HRC/42/51، الفقرات 44-52؛ وA/HRC/43/57، الفقرات 18-29.

(41) A/HRC/28/69، المرفق الثاني، الفقرات 2-8؛ وA/HRC/30/48، الفقرتان 34 و35؛ وA/HRC/31/68، الفقرة 77. وA/HRC/43/57، الفقرتان 22 و23، والمرفق الثاني، الفقرات 1-8.

بشنها هجمات عشوائية أسفرت عن مقتل أو إصابة مدنيين[42]، وهو ما قد يمثل أيضاً هجوماً مباشراً على المدنيين[43].

73- وفيما يتعلق بالهجمات الست على الأسواق المبينة بالتفصيل أعلاه (الفقرات 20-32)، ترى اللجنة أن جميع هذه المواقع مدنية بطبيعتها، وأن جميع روايات الشهود لا تشير إلى وجود أهداف عسكرية قريبة. وبالإضافة إلى ذلك، كانت جميع هذه المواقع تقع في مناطق بعيدة عن القتال النشط وقت الهجمات، وقد تعرضت لضربات جوية خلال ساعات النهار، التي يرجح فيها وجود مدنيين. ومن ثَمَّ، فإن لدى اللجنة أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة لم توجه الهجمات في كل حادث إلى هدف عسكري محدد، وهو ما يعد جريمة حرب تتمثل في شن هجمات عشوائية تسفر عن قتل أو إصابة مدنيين.

74- وفي كل حادث سبق ذكره (الفقرات 20-58)، طلبت اللجنة معلومات عما إذا كان هناك هدف عسكري قرب المناطق المتضررة وقت وقوع الهجمات التي كانت تحقق فيها، لكنها لم تتلق ما يشير إلى ذلك[44]. ولم تتمكن اللجنة من تأكيد وجود جهات مسلحة أو أهداف عسكرية مشروعة أخرى في المناطق التي تأثرت بالهجمات على وجه التحديد إلا في حالة الهجمات المذكورة على كفر نوران (انظر الفقرات 33 إلى 35)، وتلاحظ أن عدم توجيه هجمات على هدف عسكري محدد يرقى إلى جريمة حرب تتمثل في شن هجمات عشوائية تسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين.

75- وشملت الهجمات التي شُنت على معرة النعمان خلال النصف الثاني من كانون الأول/ديسمبر؛ وعلى أريحا في 29 كانون الثاني/يناير؛ وعلى الأتارب في 10-14 شباط/فبراير (انظر المرفق الثالث)؛ وعلى دارة عزة في 17 شباط/فبراير (انظر الفقرات 20-58 والمرفق الثالث) سلسلة من الهجمات غير المشروعة، غير الموجهة ضد هدف عسكري، ومن الهجمات المتعمدة على أعيان محمية بشكل خاص، مثل المستشفيات.

76- ولم تؤد وسائل الحرب وأساليبها إلى قتل وجرح المدنيين فحسب، بل وجعلت أيضاً أجزاء من محافظة إدلب وغرب حلب غير صالحة للسكن. ولم يترك القصف الواسع النطاق المذكور أعلاه على معرة النعمان، والهجمات على آخر المستشفيات المتبقية في أريحا ودارة عزة، والهجمات على الأتارب، أي خيار أمام السكان سوى الفرار[45]. وقدم السكان روايات متطابقة تشير إلى أن القصف شبه المستمر كان السبب المباشر الذي أجبرهم على الفرار، مما ترك المدن والقرى خالية من سكانها تقريباً.

(42) واستخدام الذخائر العنقودية في المناطق المكتظة بالسكان عشوائي بطبيعته (نظراً لانتشارها الواسع عادةً وارتفاع نسبة الذخيرة الفاشلة)، وهو لذلك محظور بموجب القانون الدولي الإنساني العرفي. انظر Jean-Marie Henckaerts and Louise Doswald-Beck, *Customary International Humanitarian Law: Volume I – Rules* (Geneva, International Committee of the Red Cross), rules 1, 7, 11, 12, 14 and 71؛ واتفاقية الذخائر العنقودية، دبلن، 30 أيار/مايو 2008، المادة 2.

(43) International Tribunal for the Former Yugoslavia, *Prosecutor v. Galić*, Case No. IT-98-29-T, 5 December 2003, paras. 19 and 57؛ *والقانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدتان 1 و156. انظر أيضاً المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد مارتيتش*، القرار، القضية رقم IT-95-11-I، الفقرات 23-31.

(44) أُرسلت مذكرات شفوية إلى الاتحاد الروسي والجمهورية العربية السورية في 29 نيسان/أبريل وكذلك في 5 حزيران/يونيه 2020.

(45) المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد غوتوفينا وآخرين*، القضية رقم IT-06-90-T، الفقرة 1745. فيما يتعلق بعدم وجود خيار حقيقي، انظر، على سبيل المثال، المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد بلاغوجي سيميتش وآخرين*، القضية رقم IT-95-9-T، 17 تشرين الأول/أكتوبر 2003، الفقرة 126.

77- ورغم أن القوات الموالية للحكومة كانت تشن حملة موازية لاستعادة الأراضي السورية التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام والجماعات المسلحة، فإن استخدامها المستمر لذخائر ومدفعية وصواريخ جو أرض غير موجهة، بما في ذلك الذخائر العنقودية في مناطق مدنية مكتظة بالسكان؛ وعدد المدنيين الذين قتلوا أو جرحوا؛ والأضرار الجسيمة التي لحقت بالمنازل والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المرافق الطبية؛ وارتفاع عدد المدنيين الذين أجبروا على الفرار، تشير إلى أن الهجوم نُفذ بطريقة عشوائية غير مشروعة[46]، وهو ما يعد هجوماً واسع النطاق ومنهجياً ضد السكان المدنيين[47].

78- ولذلك، فإن موجة التشريد الجماعية التي نجمت عن الهجمات المذكورة أعلاه كانت نتيجة متوقعة للهجمات غير المشروعة الواسعة النطاق التي شنتها القوات الموالية للحكومة[48]. وأدى التدمير الواسع النطاق لمساكن المدنيين عن طريق الغارات الجوية، وأعمال النهب في المناطق التي أعيد الاستيلاء عليها (انظر الفقرات 97 إلى 100) إلى زيادة تقويض القدرة على العودة[49].

79- وتلاحظ اللجنة أنه بينما عاد بعض المدنيين إلى مناطقهم الأصلية عقب اتفاق وقف إطلاق النار، فإن عمليات العودة وُثقت في معظمها في مناطق كانت لا تزال تحت سيطرة الجماعات المسلحة[50]. فعلى سبيل المثال، عاد نحو 000 140 شخص نزحوا منذ كانون الأول/ديسمبر 2019 إلى المناطق التي نزحوا منها في إدلب وغرب حلب. وشمل ذلك نحو 000 120 شخص عادوا إلى مناطقهم الأصلية ونحو 000 20 من المشردين داخلياً عادوا إلى المواقع التي سبق أن نزحوا إليها. وسجلت أريحا والأتارب، وكلاهما خارج سيطرة الحكومة، أكبر عدد من الوافدين بلغ حوالي 000 30 شخص في كل منهما[51]. وظل الخوف من الاحتجاز التعسفي على يد القوات الموالية للحكومة أحد أسباب إعاقة العودة إلى المناطق التي استعادتها الحكومة (انظر الفقرات 97-100).

80- واستناداً إلى ما تقدم، ترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن القوات الموالية للحكومة قد تكون قد ارتكبت جريمة النقل القسري وهي من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، من خلال قصفها الواسع النطاق والعشوائي لمعرّة النعمان وأريحا والأتارب ودارة عزة[52].

(46) *المدعي العام ضد غاليتش*، IT-98-29-T، الفقرة 144. انظر أيضاً Tribunal for the Former Yugoslavia, Prosecutor v. Mile Mrkšić et al., Case No. IT-95-13/1-T, 27 September 2007, para. 472 [المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد ميلي مركسيتش وآخرين*، القضية رقم IT-95-13/1-T، المؤرخة 27 أيلول/سبتمبر 2007، الفقرة 472].

(47) *المدعي العام ضد غاليتش*، IT-98-29-T، الفقرة 142.

(48) International Tribunal for the Former Yugoslavia, Prosecutor v. Milosevic, Case No. IT-02-54-T, Decision on Motion for Judgment of Acquittal, rule 98 bis decision, 16 June 2004, para. 78؛ [المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد ميلوسيفيتش*، القضية رقم IT-02-54-T، القرار المتعلق بالتماس حكم بالبراءة، القرار المتعلق بالقاعدة 98 مكرراً، 16 حزيران/يونيه 2004، الفقرة 78]؛ المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، *المدعي العام ضد ستاكيتش*، القضية رقم IT-97-24-A، 22 آذار/مارس 2006، الفقرات 304-307؛ *والقانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدة 129؛ والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرّد الداخلي، المبدأ 5.

(49) المحكمة الجنائية الدولية، *المدعي العام ضد نتاغاندا*، القضية رقم ICC-01/04-02/06 1999، الحكم، الفقرة 1061. متوفر في www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2019_03568.PDF.

(50) فيما يتعلق بنية التشريد الدائم، انظر *المدعي العام ضد ستاكيتش*، IT-97-24-A، الفقرة 306.

(51) https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/recent-developments-northwest-syria-situation-report-no-14-15-may-2020.

(52) *المدعي العام ضد غوتوفينا وآخرين*، IT-06-90-T، الفقرات 1743-1745.

81- وفي سياق الهجوم الشامل على النحو المبين أعلاه، من المحتمل أيضاً أن تكون القوات الموالية للحكومة قد ارتكبت جريمة الحرب المتمثلة في نشر الرعب بين السكان المدنيين[53]، وربما ارتكبت جرائم قتل وأعمالاً أخرى لا إنسانية بوصفها جرائم ضد الإنسانية[54].

سادساً- الهجمات التي شنتها الجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية

82- كثيراً ما قوبلت الهجمات المذكورة بأعمال عنف وحشية ارتكبتها جماعات مسلحة، بما فيها هيئة تحرير الشام، مما أثر على المدنيين في الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في غرب حلب. فبالتزامن مع تجدد الهجمات المذكورة أعلاه من جانب القوات الموالية للحكومة، روى مدنيون تزايد إطلاق النار من الجماعات المسلحة التي سيطرت على مناطق الراشدين، ودوار المالية، والليرمون في غرب ريف حلب. واستخدمت الجماعات المسلحة منظومات مدفعية بعيدة المدى يمكن أن تصل إلى مواقع في أجزاء من غرب حلب تسيطر عليها الحكومة. وتشير المعلومات التي حصلت عليها اللجنة إلى مقتل ما لا يقل عن 202 مدني، بينهم 56 امرأة و53 طفلاً، وإصابة 456 آخرين، بينهم 117 امرأة و121 طفلاً، في هجمات شنتها جماعات مسلحة على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و1 أيار/مايو 2020[55]. واعتباراً من 6 شباط/فبراير، تشمل البيانات أيضاً الإصابات الناجمة عن الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

83- وفي 21 تشرين الثاني/نوفمبر، على سبيل المثال، شنت جماعات مسلحة هجوماً بقذائف الهاون على منطقة يقع فيها سوق داخل حي صلاح الدين، في الأعظمية، غرب حلب. وألحق الهجوم أضراراً بما لا يقل عن خمسة متاجر، وأدى إلى مقتل خمسة مدنيين، بينهم امرأة وطفل في الثامنة من العمر، وإصابة 12 آخرين. وفي وقت لاحق، توفيت فتاة تبلغ من العمر 14 عاماً، كانت قد أصيبت مع والدتها.

84- ورداً على تصاعد الحملة على سراقب، كثفت الجماعات المسلحة أيضاً هجماتها على الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في غرب حلب. وحوالي الساعة الثالثة بعد ظهر يوم 16 كانون الثاني/يناير، سقطت أربع قذائف هاون على الأقل في سوق محلية في حي السكري في غرب حلب، فأصابت العديد من المحلات التجارية. وقال من أجريت معهم مقابلات إنهم شاهدوا أشلاء جثث على الأرض، بينما كان مدنيون يبحثون عن أقارب لهم بين المصابين وسط حالة من الفوضى أعقبت القصف. وقُتل ثمانية مدنيين، بينهم ثلاث نساء وطفل، وجُرح ما لا يقل عن 15 شخصاً. وذُكر أن صبياً يبلغ من العمر 9 سنوات قُتل في حي الزهراء في حلب الجديدة، بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير، في هجوم بقذائف الهاون يُرجح أن يكون مصدره أجزاء أخرى من حلب، بينها الليرمون، أو دوار المالية، أو الراشدين، التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام.

85- ووصف من أجريت معهم المقابلات كيف أُجبر المدنيون في أحياء الحمدانية والزهراء وحلب الجديدة والشهباء في حلب على البقاء في منازلهم، وعدم المغامرة بالخروج إلا في حالات الضرورة القصوى. وألغيت الامتحانات المدرسية في جميع أنحاء حلب والشهباء وقرطبة، في حين أغلقت المدارس في الزهراء وحلب الجديدة والشهباء ومساكن السبيل والخالدين وتشرين والنيل.

(53) *المدعي العام ضد غاليتش*، IT-98-29-T، الفقرة 594. انظر أيضاً A/HRC/42/51، الفقرة 43؛ و https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_38_CRP_3_EN.pdf.

(54) *المدعي العام ضد غاليتش*، IT-98-29-T، الفقرات 598-600. انظر أيضاً https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/A_HRC_38_CRP_3_EN.pdf.

(55) رمز المقابلة التي أجرتها اللجنة هو: 10/793؛ S/2020/74؛ و S/2010/447. بيانات أخرى وردت في إحاطة قدمها المتحدث باسم وزارة خارجية الاتحاد الروسي، في 27 شباط/فبراير.

86- وفي هجوم عنيف للغاية وقع في 5 شباط/فبراير، حوالي الساعة 07/30، أطلقت الجماعات المسلحة ثلاثة صواريخ، فأصابت منطقة مكتظة بالسكان في حي الحمدانية الذي تسيطر عليه الحكومة في غرب حلب. ووصفت إحدى الشاهدات كيف سمعت ثلاثة انفجارات متتالية، مصدرها حي الراشدين الذي تسيطر عليه هيئة تحرير الشام، مما أدى إلى تحطيم نوافذ منزلها. وأصاب أحد الصواريخ منزلاً سكنياً، بينما سقط الصاروخان الآخران بالقرب من مستشفى محلي وحقل زراعي مجاور. وأشار من أجريت معهم مقابلات إلى رؤية سيارات إسعاف تقوم بإجلاء أشلاء الضحايا، بينما حاول المدنيون مساعدة الجرحى. وقُتلت أسرة مكونة من خمسة أفراد، بينهم فتاة مراهقة حامل؛ وأصيب مدنيان آخران بجروح.

87- وكشفت الصور التي حصلت عليها اللجنة عن استخدام قاذفة صواريخ متعددة الإطلاق من طراز غراد BM-21، كانت بقايا قذائفها ظاهرة في مكان سقوط الصواريخ. ولم تشر المعلومات إلى وجود هدف عسكري مشروع في مكان قريب، لكن القتال كان مستمراً في غرب حلب، على بعد حوالي 10 كيلومترات من منطقة الحمدانية السكنية. فقاذفة الصواريخ BM-21 سلاح واسع المدى غير مباشر، وهو غير مناسب للتعامل مع هدف محدد. وله تأثير غير متناسب على المدنيين بسبب عدم دقته وعدد القذائف الكبير التي يطلقها.

استنتاجات

88- وتميزت الهجمات المذكورة أعلاه بأنها تمثلت في قصف مدفعي عشوائي غير مباشر استُخدمت فيه أسلحة واسعة المدى في مناطق مدنية مكتظة بالسكان، دون أن يكون هناك هدف عسكري مشروع ظاهر. ولم تستهدف الجماعات المسلحة، في تنفيذها لهذه الهجمات، نقطة عسكرية محددة. ونتيجة لذلك، ربما تكون هذه الجماعات قد ارتكبت جرائم حرب تتمثل في شن هجوم عشوائي أدى إلى مقتل أو إصابة مدنيين ونشر الرعب بين السكان المدنيين (انظر الفقرات 70-81)[56].

سابعاً- الانتهاكات المرتكبة خارج نطاق الأعمال القتالية

كانوا يسألونني عما إذا كنت قد شاركت في "الاحتجاجات" ضد حكومة الإنقاذ. "لماذا تشكك في هيئة تحرير الشام؟" و"لماذا لا تحبنا؟" وأسئلة مماثلة. أعتقد أنهم كانوا يبحثون عن معلومات ليلصقوا بي تهمة ما، أي تهمة.

عامل في المجال الإنساني نجا من الاحتجاز لدى هيئة تحرير الشام في شباط/فبراير 2020

89- وسبق للجنة أن وثقت ممارسة منهجية من جانب هيئة تحرير الشام تتمثل في احتجاز وتعذيب وقتل المدنيين الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرتها، في أعمال تمثل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية[57]، فضلاً عن تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتها[58]. وبعد أن استعادت القوات الحكومية السيطرة على المناطق التي كانت تسيطر عليها جماعاتٌ مسلحة ومنظمات إرهابية في أماكن أخرى من البلد، وثقت اللجنة كذلك استخداماً واسع النطاق من جانب القوات الحكومية للاحتجاز التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، ومصادرة الممتلكات بصورة غير مشروعة[59].

(56) A/HRC/43/57، الفقرة 31.

(57) A/HRC/40/70، الفقرة 57؛ وA/HRC/43/57، الفقرة 38.

(58) وA/HRC/40/70، الفقرة 57؛

(59) وA/HRC/40/70، الفقرات 9 و73 و80-82؛ وA/HRC/42/51، الفقرات 67-70.

ألف- المناطق الخاضعة لسيطرة هيئة تحرير الشام

90- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترافقت عمليات القصف مع انتهاك الحقوق الأساسية للمدنيين، بينما كانت هيئة تحرير الشام السيطرة تواصل محاولاتها السيطرة على المدن والقرى. وأفاد من أجريت معهم مقابلات بأن هيئة تحرير الشام تحتكر خدمات توفير الإنترنت وتوزيع الوقود وإمدادات الكهرباء. وأثرت محاولات تثبيت السيطرة على جميع مجالات الحياة المدنية، بما في ذلك الأنشطة التجارية، إذ قال أصحاب المتاجر أن هيئة تحرير الشام طلبت منهم دفع 500 1 دولار شهرياً لضمان "حمايتهم". ورغم أن هيئة تحرير الشام جمعت هذه الضرائب في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، بما في ذلك مخيمات النازحين وأماكن التجمع المخصصة لهم، فإنها لم تقدم سوى القليل من الخدمات للسكان المدنيين، واكتفت بتوفير الحد الأدنى من إمدادات الكهرباء ولم تقم بجمع النفايات.

91- وحاولت هيئة تحرير الشام أيضاً التدخل في إيصال المساعدات الإنسانية ومراقبتها، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني[60]. فعلى سبيل المثال، في 14 آذار/مارس، احتل مسلحون مكاتب الهلال الأحمر العربي السوري في إدلب وأريحا. وزُعم أن أفراداً من الهلال الأحمر العربي السوري احتُجزوا على إثر هذا الهجوم وتعرضوا للمضايقة، وأن المواد التي تملكها هذه المنظمة قد نقلت من المكاتب ودُمرت. ورداً على ذلك، أصدرت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر إدانات قوية لهذا التدخل في العمل الإنساني[61]. ودخل عناصر "فرع الأمن الجنائي" التابع لهيئة تحرير الشام إلى مستشفى إدلب المركزي في 29 كانون الثاني/يناير، وفرضوا تركيب معدات اتصال لاسلكية على سطح مبناه، مما أثار احتجاج موظفي المستشفى الذين توقفوا عن العمل. وفي اليوم نفسه، أصدرت الجمعية الطبية السورية الأمريكية و17 منظمة غير حكومية سورية أخرى بياناً مشتركاً أدانوا فيه عمل هيئة تحرير الشام[62]، التي قامت بعد ذلك بتفكيك المعدات. وفي حالات أخرى، طلبت هيئة تحرير الشام حصة من الطرود الغذائية والمدفوعات النقدية والمبالغ المرصودة لتحسين المساكن التي كانت منظمات غير حكومية قد خصصتها للمستفيدين. وأدى ذلك إلى الحد من أنشطة المنظمات الإنسانية أو إعادة توجيهها إلى أجزاء أخرى من البلد.

92- وواصلت هيئة تحرير الشام أنماطاً سابقة من القمع الوحشي للسكان المحليين الذين عبروا عن شكل من أشكال المعارضة في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وخلال المظاهرات التي نظمها المدنيون، استخدمت هيئة تحرير الشام الغاز المسيل للدموع وضربت بعض المشاركين واحتجزتهم. وذُكر أن رجلاً قُتل وجُرح آخرون، في نهاية نيسان/أبريل، خلال مظاهرة ضد فتح معبر تجاري نحو الأجزاء التي تسيطر عليها الحكومة في غرب حلب.

93- وكما ذكرت اللجنة من قبل[63]، احتجزت هيئة تحرير الشام صحفيين وعاملين في المنظمات غير الحكومية ومدنيين آخرين بسبب انتقادهم لأنشطة الهيئة، في كثير من الأحيان. وأودع بعض الأشخاص لأسابيع أو شهور في الحبس الانفرادي، في زنزانات بطول 1,5 متر وعرض 1,5 متر. وأفاد عدة أشخاص ممن أُجريت معهم مقابلات بأنهم تعرضوا لأوضاع إجهاد وصدمات كهربائية، وكذلك

(60) *القانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدة 32.

(61) https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/un-resident-coordinator-and-humanitarian-coordinator-syria-imran-riza؛ و-www.icrc.org/en/document/syria-humanitarian-aid-workers-and-property-must-be-respected-and-protected.

(62) www.facebook.com/Idlib.Central.Hospital/posts/2489309307995430.

(63) A/HRC/43/57، الفقرتان 37 و38.

للضرب بالأنابيب واللكم والركل. وبسبب القتال المستمر والهجمات البرية والجوية المتكررة، كثيراً ما كان المحتجزون يُنقلون من سجن إلى آخر، بما في ذلك سجن عقاب، وسجن إدلب المركزي، وسجن ريف محاسديم، وسجن الحريم، وسجن سرمدا، فضلاً عن مرافق الاحتجاز في بلدات مثل دارة عزة والقاسمية وبنش ومعرة مِصرين. وروى من أُجريت معهم مقابلات كيف أطلقت هيئة تحرير الشام النار على سجناء حاولوا الفرار أثناء الغارات الجوية والهجمات البرية التي شنتها القوات الموالية للحكومة على سجن إدلب المركزي في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2019 وعلى مركز احتجاز القاسمية في 17 كانون الثاني/ يناير 2020.

94- ونفذت هيئة تحرير الشام عمليات إعدام لأشخاص محتجزين، ووثقت اللجنة ما لا يقل عن أربعة حوادث من هذا القبيل، وتلقت تقارير عن نحو 10 حوادث أخرى. فعلى سبيل المثال، أُعدم مراهق على يد هيئة تحرير الشام في منتصف نيسان/أبريل، بعد أن حُكم عليه بالإعدام بتهمة الردة. وكان قد اعتُقل قبل تنفيذ حكم الإعدام ببضعة أشهر أثناء دخوله الجمهورية العربية السورية من تركيا. وقد عُثر في هاتفه على رسائل تنتقد هيئة تحرير الشام. وأعدمت هيئة تحرير الشام أشخاصاً آخرين بعد اتهامهم بالتجسس، بينهم عضو سابق في البرلمان، هو رفعت محمود دقة، الذي أُعدم في 1 أبريل/نيسان بتهمة تبادل المعلومات مع القوات الموالية للحكومة. وأظهرته مواد سمعية - بصرية جالساً على الأرض ومحاطاً برجال يرتدون ملابس عسكرية. وبعد ذلك، ظهر وهو يصاب برصاصة في رأسه ورصاصتين في صدره من مسدس عيار 45. وكثيراً ما نُفذت عمليات الإعدام في الخفاء، لا سيما في مبان يشغلها جهاز أمن هيئة تحرير الشام. وطُلب من إحدى الأسر الذهاب إلى المشرحة في مستشفى إدلب الوطني، حيث وجدت أن أحد أفرادها أُعدم وقد أُصيب بطلقة في الرأس وطلقتين في الصدر.

95- ونُفذت أعمال نهب في المناطق التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. وفي الأتارب، رفضت أسرة بيع ممتلكاتها. وعندما عادت الأسرة إلى منزلها في آذار/مارس، بالنظر إلى أن المدينة لم تسقط بيد القوات الحكومية، وجدت أن الأثاث ولوازم أخرى قد نهبت. وعند إثارة هذه المسألة مع قادة هيئة تحرير الشام المحليين، صوب المقاتلون أسلحتهم نحو الرجال وهددوا بقتلهم.

استنتاجات

96- ترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى لاعتقاد بأن أعضاء هيئة تحرير الشام ارتكبوا جرائم حرب تتمثل في عمليات قتل[64]؛ وأنهم أصدروا أحكاماً ونفذوا أحكام إعدام دون صدور حكم بالإعدام عن محكمة مشكلة بصورة نظامية؛ وارتكبوا ضروباً من المعاملة القاسية وسوء المعاملة والتعذيب[65]. وانتهكت هيئة تحرير الشام، بإنشائها محاكم مؤقتة لا ترقى إجراءاتها إلى معايير المحاكمة العادلة[66]، مبادئ الإجراءات القانونية الواجبة[67]. وعلاوة على ذلك، ارتكبت هيئة تحرير الشام أيضاً جريمة الحرب المتمثلة في النهب[68].

(64) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف.

(65) *القانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدتان 90 و156.

(66) المادة 3 المشتركة بين اتفاقيات جنيف؛ *والقانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدة 100. انظر أيضاً https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/POE_Report_Full.pdf (para. 188).

(67) *القانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدة 100.

(68) المرجع نفسه، القاعدة 52. انظر أيضاً International Criminal Court, *Prosecutor v. Germain Katanga*, Case No. ICC-01/04-01/07, Judgment, 7 March 2014, paras. 925–957.

باء- المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة

97- في المناطق التي استعادت الحكومة السيطرة عليها في مناطق جنوب إدلب، انتشرت أعمال السلب والنهب، بما في ذلك في معرة النعمان وسراقب. وعمدت القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك قوات النمر، وهي الفرقة الخامسة والعشرين من القوات الخاصة، فضلاً عن الميليشيات التابعة لها، مثل قوات الدفاع المحلية وقوات الدفاع الوطني، إلى إفراغ المنازل من محتوياتها. وتشير الأدلة والشهادات السمعية - البصرية إلى أن النهب يتم بصورة منهجية وعلى مراحل. إذ تؤخذ في البداية الأشياء الثمينة، تليها الأبواب والنوافذ والكابلات الكهربائية والتجهيزات الصحية والبلاط والقضبان الفولاذية. وبعد ذلك، تُشغَّل شركات خاصة لنقل المواد إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة لتجهيزها وإعادة بيعها. وفي بعض الحالات، يُنظر إلى الأموال التي تُدفع لهذه الشركات الخاصة كمكافأة لأفراد القوات المسلحة الذين استعادوا السيطرة على المنطقة.

98- وفي معرة النعمان، في آذار/مارس، اكتشف مدني أن منزل والديه قد نُهب وأزيلت أبوابه ونوافذه. وفي سراقب، أشار مدني إلى أن منزله قد نُهب وأُفرغ من محتوياته من الأجهزة والتجهيزات واللوازم والأثاث في أوائل نيسان/أبريل. وخلال فقدان القوات الحكومية لسيطرتها مؤقتاً في شباط/فبراير، شاهد الصحفيون وغيرهم من المدنيين الذين زاروا البلدة نوافذ وأدوات مطبخ وأشياء أخرى جُمعت من مختلف المنازل وكُدست استعداداً لنقلها خارج المنطقة. وتلقت اللجنة أيضاً تقارير عن عمليات نهب في مناطق أخرى من جنوب إدلب على يد القوات الموالية للحكومة، بما في ذلك نهب حقول الفستق والعنب.

99- ورغم أن المناطق المستعادة أُفرغت من سكانها تقريباً، تلقت اللجنة تقارير عن حالات قتل وإطلاق نار واحتجاز نفذتها القوات الموالية للحكومة واستهدفت المدنيين. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، قُتل رجل مسن يعاني من مشاكل في الصحة العقلية على أيدي أفراد من الجيش العربي السوري في معرة النعمان. ثم أُحرقت جثته والتقط جنود موالون للحكومة صوراً مع الجثة. وفي حادث آخر، أطلقت الفرقة الخامسة والعشرون من القوات الخاصة النار على مجموعة من النساء اللاتي كن قد عدن إلى كفر حلب في غرب حلب في 11 شباط/فبراير لأخذ بعض ممتلكاتهن. وقيل إن الجنود، رغم تحفظاتهم، أُمروا بإطلاق النار على النساء اللائي وُصفن بأنهن مسنات[69]. وتحقق اللجنة حالياً في حالات احتجاز تعسفي يُزعم أن الجيش العربي السوري قد ارتكبها في عندان (حلب).

استنتاجات

100- وترى اللجنة أن هناك أسباباً معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن أفراد القوات الموالية للحكومة، ولا سيما الفرقة الخامسة والعشرين من القوات الخاصة، ارتكبوا جريمة حرب متمثلة في النهب[70] في جنوب إدلب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

ثامناً- الأثر الجنساني

101- شهدت النساء والرجال والفتيات والفتيان السوريون انتهاكات وتجاوزات لا تعد ولا تحصى منذ بداية الحرب، وهي انتهاكات جنسانية للغاية. وأدت الأدوار المرتبطة بالجنسين، وما تقوم عليه من

(69) www.youtube.com/watch?v=VNJxPzM_sY0#action=share.

(70) *القانون الدولي الإنساني العرفي*، القاعدة 52.

أوجه عدم مساواة، إلى مفاقمة أثر هذه الانتهاكات، مما تسبب بأضرار متعددة الأوجه للناجين منها، وشكَّل تجاربهم السلبية تشكيلاً مختلفاً[71].

102- وواصلت هيئة تحرير الشام، في جميع أنحاء المناطق الخاضعة لسيطرتها، تدابيرها التمييزية بشكل منهجي ضد النساء والفتيات، والتقليل من مكانتهن في المجالين الخاص والعام على حد سواء[72]. وفي أجزاء من محافظة إدلب، لم يكن يسمح للنساء والفتيات بالتنقل دون أن يرافقهن أحد أفراد الأسرة المباشرين (محرم). واستمرت هيئة تحرير الشام في منع النساء غير المصحوبات من الوصول إلى المناسبات العامة، وعوقبت المخالِفات بالاحتجاز. وتدخلت هيئة تحرير الشام في حرية حركة النساء، بما في ذلك مطاردتهن عندما تغامرن بالخروج لوحدهن، أو عندما يضعن مساحيق تجميلية أو "ملابس غير لائقة". ولتجنب وصمهن وتفتيشهن في الأماكن العامة على يد أفراد هيئة تحرير الشام، امتنع العديد من النساء عن زيارة الأماكن العامة.

103- وتحتجز هيئة تحرير الشام المدنيين تعسفاً، في محاولة منهجية لتضييق الخناق على كل من يعارض سياستهم (انظر الفقرات 17-19)[73]. وبذلك، أصبحت الناشطات والعاملات في مجال الإعلام ضحية مرتين بسبب ممارستهن حرية التعبير أو تحرؤهن على الجهر بمعارضة الحكم الهش للجماعة. وفي مناسبتين على الأقل، مُنعت الصحفيات في إدلب من التصوير، وهُددن بعد ذلك بالاحتجاز. وفي إحدى الحالات، طُلب من قريب إحدى الإعلاميات الحضور إلى "مكتب الأمن" في هيئة تحرير الشام كي يقسم اليمين بأن يمنع شقيقته من الخروج في غيابه والتوقيع على هذا القسم.

104- ولجأت الإعلاميات إلى الرقابة الذاتية أو إلى إخفاء كاميراتهن عند قيامهن بمهامهن الإعلامية، وذلك لتجنب التهديدات أو المضايقات على يد أعضاء هيئة تحرير الشام. وأفادت صحفية بأنها أخفت هويتها في التقارير العامة وامتنعت عن إعداد تقارير انتقادية، بما في ذلك تغطية المظاهرات العامة أو انتهاكات حقوق المرأة.

105- وفي جنوب إدلب وغرب حلب، أثرت الهجمات الواسعة النطاق، التي شنتها جميع الأطراف، على توفير الخدمات، وكثيراً ما عطلتها. وعُطلت مستشفيات الأمومة والأطفال أو أُغلقت خوفاً من وقوع هجمات أخرى، مما حال دون حصول الحوامل والأمهات الحديثات الإنجاب على الرعاية الكافية عند الولادة وبعدها. ووصفت إحدى النساء كيف اضطُرت إلى الولادة في سيارة متحركة أثناء فرارها من سراقب مع أسرتها. وبين كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير، وضع ما لا يقل عن ثلاث نساء أخريات مواليدهن في ظروف مماثلة أثناء محاولتهن الفرار من جنوب إدلب.

106- ومع تدهور الحالة الإنسانية، ظلت النساء والفتيات يتحملن وطأة العنف الوحشي الذي تمارسه أطراف النزاع، حيث تشكل النساء والأطفال 80 في المائة من الذين يعيشون في أماكن تجمع المشردين داخلياً[74]. وأُجبر الكثيرون على النوم في العراء، بينما حُشر آخرون في مخيمات مؤقتة، دون توفير المياه أو المرافق الصحية لهم ودون ضمان ما يكفي من الخصوصية لهم، مما يجعلهم عرضة للمزيد من الهشاشة. وفي المرافق الصحية التي تعاني من الاكتظاظ ونقص الإمدادات في المخيمات على طول الحدود السورية التركية، أفاد الأطباء عن تزايد حالات مضاعفات الولادة والإجهاض والولادة المبكرة بسبب الإجهاد وفقر الدم وسوء التغذية ونقص الفيتامينات.

(71) A/HRC/42/51، الفقرات 89-95.

(72) انظر www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/A-HRC-37-CRP-3.pdf (footnote 6).

(73) A/HRC/40/70، الفقرات 54-57.

(74) https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/recent-developments-northwest-syria-flash-update-29-may-2020.

107- وتحقق اللجنة حالياً في تقارير عن حالات اغتصاب وعنف جنسي ضد النساء والأطفال، بمن فيهم الصبيان، في مخيمات المشردين. وفي غياب آليات الحماية في شمال إدلب ووسط مناخ من انعدام الأمن، اشتد عنف الشريك الحميم، بما في ذلك العنف البدني والنفسي والجنسي ضد المرأة. وأشار الأطباء إلى وجود علامات ضرب على أجساد النساء من مرضاهم. وأدت القيود المالية وغياب سيادة القانون في جميع أنحاء إدلب إلى عرقلة التماس الناجين للتعويض عن الانتهاكات.

108- واستمرت اللجنة في تلقي تقارير تفيد بأن الآباء يرغمون بناتهم على الزواج المبكر لالتماس "الحماية" أو لتخفيف الأعباء المالية التي زادها النزاع تعقيداً. وأفاد من أجريت معهم مقابلات، بمن فيهم موظفو الصحة، بأن فتيات لا تتجاوز أعمارهن 13 سنة أُخرجن من الدراسة، وأن العديد منهن زُوِّجن بعد ذلك، بما في ذلك من أشخاص كبار في السن. وفي مخيمات النزوح، وصف الطاقم الطبي حالات فتيات صغيرات مصابات بنزيف مهبلي ومضاعفات صحية خطيرة بسبب الحمل المبكر أو الحمل في سن المراهقة.

تاسعاً- التوصيات

109- تكرر اللجنة تأكيد التوصيات الواردة في التقارير السابقة[75]، ولا سيما دعوتها جميع الأطراف إلى وقف الهجمات على المدنيين والأعيان المدنية.

110- وإذ تشير اللجنة إلى دعوة الأمين العام والمبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا إلى وقف دائم لإطلاق النار، لا سيما في ضوء انتشار وباء كوفيد-19، فإنها توصي جميع الأطراف بضمان حماية المشردين الراغبين في العودة إلى ديارهم، بما في ذلك منع نهب الممتلكات المدنية أو تدميرها؛ وحماية التمتع على أساس غير تمييزي بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأساسية، مثل الصحة والتعليم؛ وضمان احترام الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك الحماية من الاحتجاز التعسفي.

111- وتوصي اللجنة كذلك بأن تتخذ جميع الأطراف والمجتمع الدولي تدابير لتوسيع نطاق المعونة الإنسانية الحيوية لتشمل السكان المدنيين الذين طالت معاناتهم في شمال غرب الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك عن طريق ضمان تعزيز إمكانية الوصول إلى المنطقة أو التواجد فيها، من أجل توفير الحماية والمساعدة الإنسانية؛ وضمان الوصول الفعال من خلال الطرق العابرة للحدود والعابرة لخطوط المواجهة؛ وإزالة أي عقبات تعترض سبيل هذه المعونة، بما في ذلك العقبات التي تتسبب فيها العقوبات عن غير قصد في ظل إجراءات الإعفاء لأغراض إنسانية، وهي إجراءات مضنية للغاية[76].

112- وفي ضوء الاستنتاجات المتعلقة بالانتهاكات والواردة في هذا التقرير، تكرر اللجنة توصياتها وتوصيات الأمين العام بأن تواصل جميع الدول الأعضاء سعيها إلى المساءلة، بسبل منها ضمان سن تشريعات فعالة تتيح محاكمة الأفراد المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الجمهورية العربية السورية؛ ومن خلال الاستثمار في الهياكل الأساسية ذات الصلة بالتحقيقات والقضاء والادعاء العام[77]. واللجنة مستعدة تماماً لمواصلة دعم الدول الأعضاء في هذا المسعى، بالتعاون الوثيق مع الآلية الدولية المحايدة المستقلة للمساعدة في التحقيق والملاحقة القضائية للأشخاص المسؤولين عن الجرائم الأشد خطورة وفق تصنيف القانون الدولي المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ آذار/مارس 2011.

(75) وآخرها A/HRC/43/5 7، الفقرات 100-103.

(76) A/HRC/36/55، الفقرة 90؛ وA/HRC/39/54/Add.2، الفقرات 25-52؛ وA/HRC/39/65، الفقرة 86.

(77) انظر على سبيل المثال، S/2020/366، الفقرة 62؛ وA/HRC/43/57، الفقرة 103؛ وA/HRC/34/64، الفقرة 109.

Annex I

Map of the Syrian Arab Republic[1]

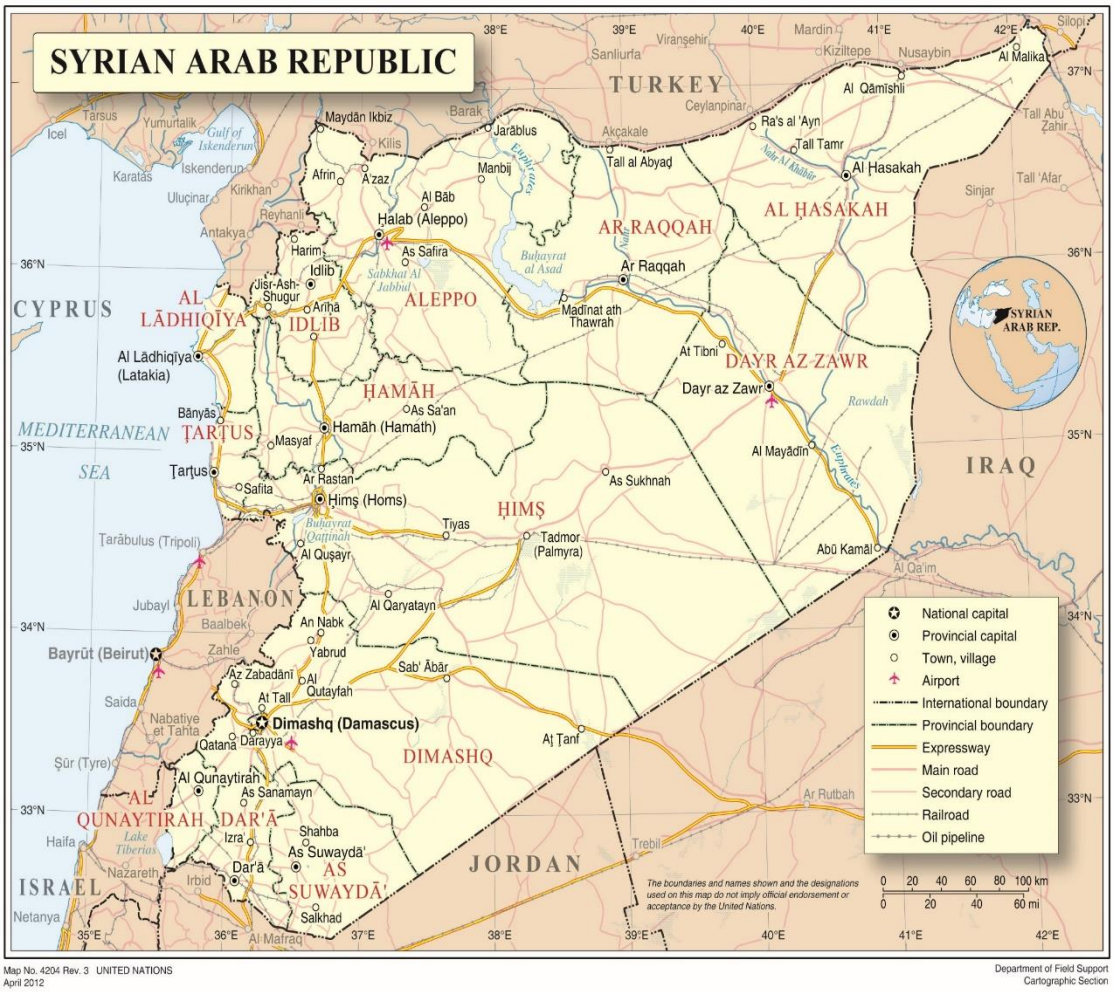

[1] The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex II

Map of the Idlib and Western Aleppo Governorates of the Syrian Arab Republic[2]

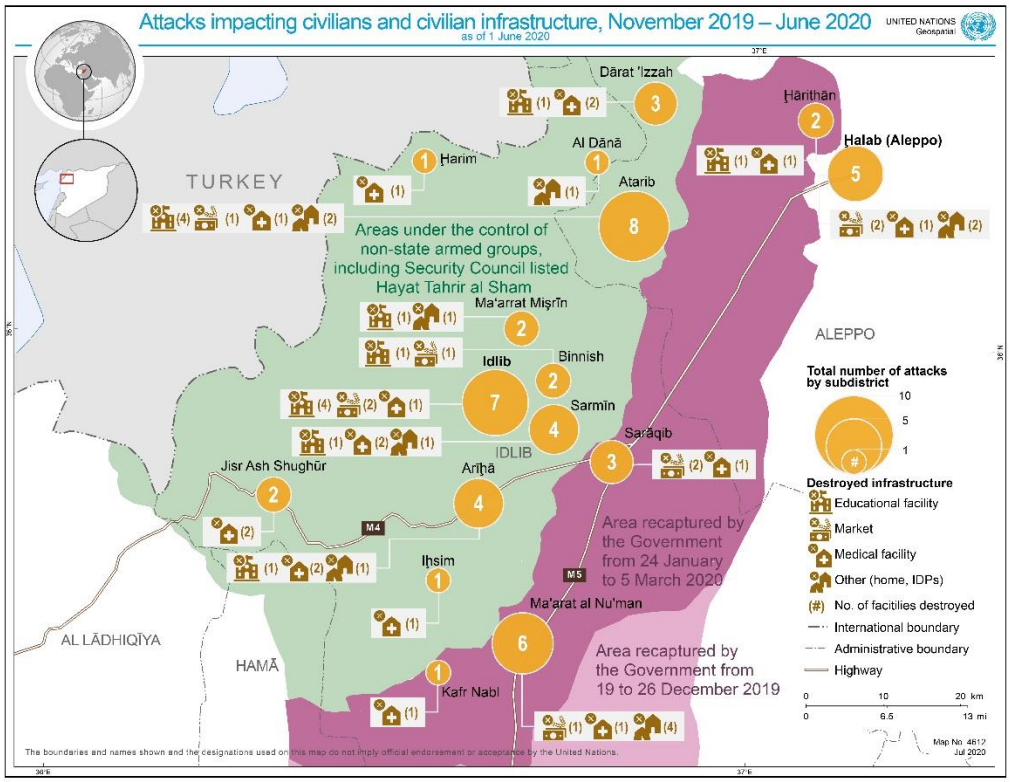

[2] The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex III

Satellite imagery, including in relation to specific incidents investigated

A. 29 January, al-Shami hospital, Ariha town, Idlib governorate

1. On 29 January, at approximately 10:30 p.m., pro-government forces launched three airstrikes that struck a residential area in close proximity to al-Shami surgical hospital, killing the hospital's director and severely damaging the emergency and x-ray units, in addition to the hospital's laboratory and vital medical equipment (see section V. C.). Subsequent to this attack, the hospital was rendered non-operational, thus leaving civilians with no other operational medical facility in southern Idlib.

2. Approximately 12 residential homes located near the hospital, in addition to numerous commercial shops, a bakery, civilian vehicles and one ambulance, were also damaged. At least 14 civilians, including one doctor, 5 women and 5 children, were killed and dozens injured. Residents interviewed by the Commission recalled that following this attack, some 80.000 women, men and children fled Ariha.

3. Interviewees described that, earlier that day, doctors were busy treating the casualties from another attack that took place earlier on 29 January on Kafr Latt town. At around 10 a.m., as health personnel was providing care to the wounded, flight spotters reported that aircraft had been observed heading towards Ariha town. Fearing attacks, medical staff began evacuating the patients. Two ambulance vehicles were sent to al-Shami to collect the patients and transport them to other hospitals in the area.

4. Medical staff who witnessed the attack recalled how, at around 10:30 p.m., they heard the first airstrike that caused a loud explosion and shook the hospital. Windows and doors were shattered, while a civilian vehicle stationed nearby caught fire. As civilians sought shelter in the basement and under hospital beds, two consecutive airstrikes hit the hospital's immediate vicinity and impacted nearby residential homes. The airstrikes caused significant damage to vital medical equipment inside the hospital, subsequently rendering it out of services.

5. Consistent with interview accounts, video footage, picture material and satellite imagery (see image below) showed large-scale destruction inside the facility and surrounding residential areas. The three points of impact were situated very close to each other and impacted the immediate vicinity of the hospital building on three sides, indicating a precise attack likely carried out by missiles, which appeared to have targeted the hospital.

6. The Commission notes that, during the time of the attack, there was no ground fighting and the front line was more than 10 kilometres away to the south-east. Interviewees consistently described the area as civilian, without military objectives located nearby.

7. Credible information obtained by the Commission, including flight spotters' reports and overflight data, indicate that at least one Russian aircraft departed from Hmemim Air Base between 10:17 and 10:20 p.m., and was observed in the vicinity of Ariha town at 10:30 p.m. Witness statements subsequently confirmed that the airstrikes were launched out at 10:30 p.m., and were carried out in sequence within an interval of 10 minutes.

8. The Commission received no information suggesting that a Syrian aircraft was present in the area, or was part of a coordinated aerial operation, during the time of the attack. The Russian Ministry of Defence denied that a Russian aircraft had been involved in a combat mission in Ariha that resulted into the destruction of al-Shami hospital.[3]

[3] See https://iz.ru/970319/2020-01-30/minoborony-oproverglo-udar-aviatcii-po-grazhdanskim-obektam-v-sirii and https://tass.ru/armiya-i-opk/7643795. In note verbales addressed to the Russian Federation and the Syrian Arab Republic of 29 April and 5 June respectively, the Commission sought but did not receive information on potential military objectives located near the hospital and adjacent residential areas in Ariha town during the time of this attack.

B. 15 January, commercial area in Idlib city, Idlib governorate

9. On 15 January, at around 2 p.m., pro-government forces carried out a series of airstrikes that struck the densely populated al-Hal market and adjacent commercial area in Idlib city (see section V.A.). The attack killed at least 19 civilians, including 2 children, and injured 60 others. Two of the airstrikes struck a gas cylinder in a commercial shop which subsequently set a number of other shops and vehicles on fire.

10. Interviewees described the area as civilian in nature, a well-known location, regularly visited by residents, including displaced civilians, as it was affordable for the vast majority of disadvantaged families in Idlib and surrounding areas. The market is situated some 200 meters from the Idlib commercial area, approximately 2 kilometres from Idlib city. The Commission did not receive information indicative of the presence of military objective in or near the market.

11. Witnesses recalled how they saw aircraft over Idlib city, and heard explosions in the early afternoon hours, followed by ground spotters' informing civilians that an attack was carried out on al-Hal market and adjacent commercial area. Rescuers who went to the scene after the attack described seeing dismembered bodies scattered on the ground, while civilians were helping others at the market to retrieve bodies from under the rubble. As the wounded were rushed to the hospital, doctors who treated victims from both incidents recalled how most of the victims suffered severe shrapnel injuries, while others were badly burnt or had lost limbs.

12. Credible information, including video footage, pictures and satellite imagery (see image below) show the destruction of the market area. Consisting with witness statements, flight spotters' reports and overflight data obtained by the Commission, indicate that a Syrian MiG 23 (Flogger) departed from Hama Military Airbase at 2:06 p.m. hours and was observed flying towards Idlib city at the time of the attack on al-Hal market.

13. The Commission notes that the Russian Aerospace Forces do not operate such aircraft in Syria, and that only Syrian aircraft operate from Hama Air Base. The Commission received no information suggesting that a Russian aircraft was present in the area, or was part of a coordinated aerial operation, during the time of the attack.

C. 5 March, poultry farm in Marat Misrin town, Idlib governorate

14. On 5 March, between 2 and 2:30 a.m., pro-government forces carried out two consecutive airstrikes that struck directly a poultry farm in Marat Misrin, where around 100 displaced individuals had settled after fleeing Hama and southern Idlib, including Ariha and Ma'arat al Numan between December and January (see section V. A.). The attack destroyed the farm in its entirety, and killed at least 16 civilians, including 8 women and 3 children, and injured 25 others, including 5 women and 7 children.

15. The farm was located an in a remote agricultural area approximately 2 kilometres west from Marat Misrin town. It was a large, distinctive building located amid farmlands of olive threes. Interviewees described that displaced families were accommodated in 4 warehouse-like facilities, while the closest residential houses were located between 20 to 50 meters away. Interviewees further described the area as civilian in nature, without military objectives located nearby.

16. Airstrikes commenced at around 2 a.m., while most of the families were still sleeping. Interviewees recalled being awoken by a large explosion at 2:15 a.m., and running outside to escape further attacks, while others remained stuck under the rubble for hours. Shortly afterwards, at around 2:30 a.m., pro-government forces launched a second airstrike that struck an open area near the farm, killing 1 girl and 2 men who were trying to hide outside. As the farm was completely destroyed, almost all of the displaced families left the next day.

17. Most of the victims suffered severe injuries, with some brought to Marat Misrin hospital with severe shrapnel injuries or without limbs. Family members were forced to identify their lost loved ones based on birth marks, clothing or other similar features.

18. Consistent with interview accounts, video footage, picture material and satellite imagery (see image below) obtained by the Commission show the complete destruction of the farm, in addition to crater impacts in its vicinity. The first airstrike hit the farm directly

while the second struck its vicinity, indicating a precise and intended targeted attack on the facility and civilians as they fled.

19. Credible information obtained by the Commission, including flight spotters' reports and confidential submissions, indicate that at least one Russian aircraft was observed leaving Hmemim Air Base at 1:23 a.m., with frequent sightings along the general route to Marat Misrin town. This flight path is consistent with the capabilities of several different aircraft operated by the Russian Air Force from Hmemim Air Base. Overflight data further indicates that, a Russian aircraft was present between 2:01 and 2:27 a.m. over Marat Misrin, during the time when the attack took place.

20. The Commission received no information suggesting that a Syrian aircraft was present in the area, or was part of a coordinated aerial operation, during the time of the attack.

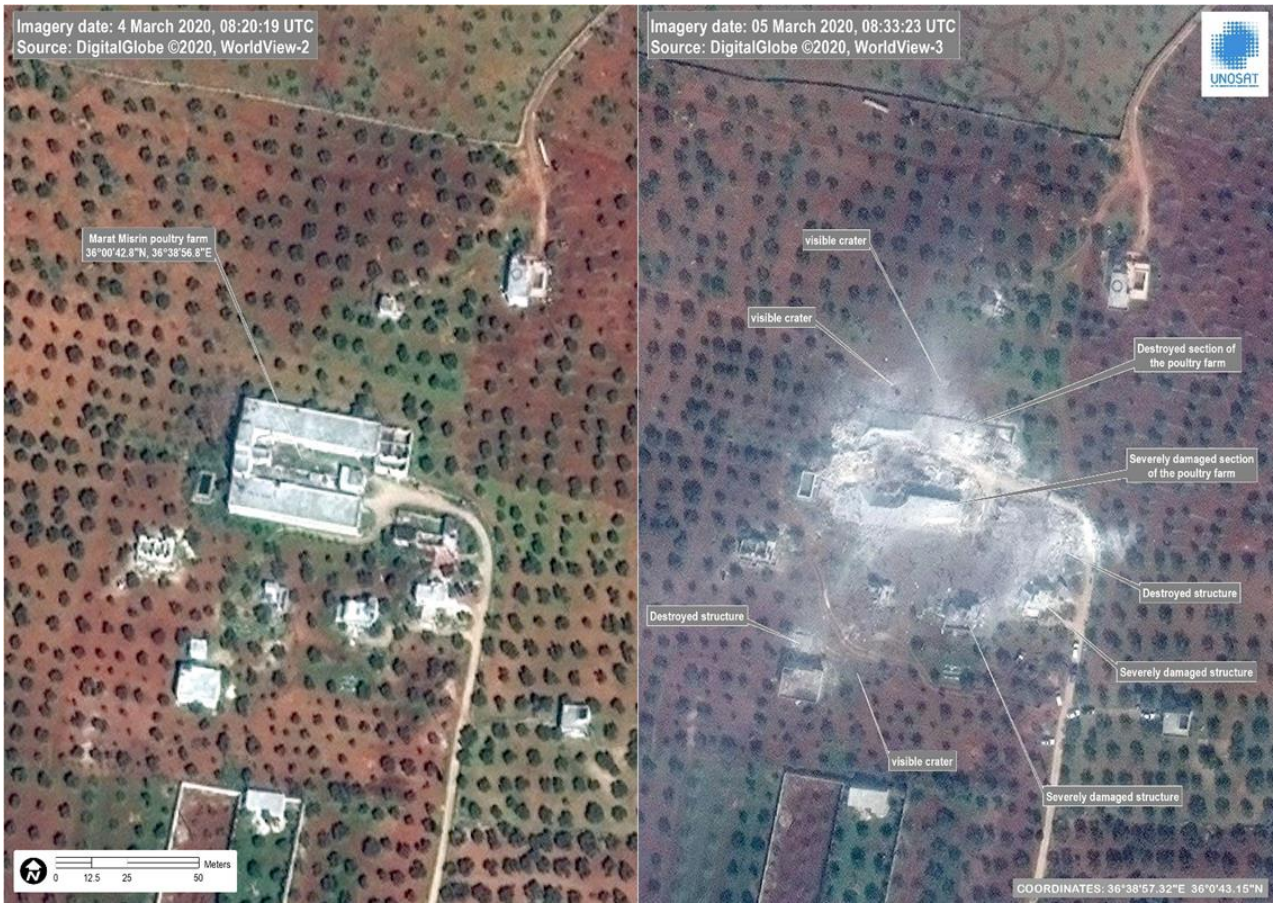

D. Additional Satellite Imagery

Atarib, western Aleppo, tent-like settlements as emerged between 3 and 16 February (section V.E.)

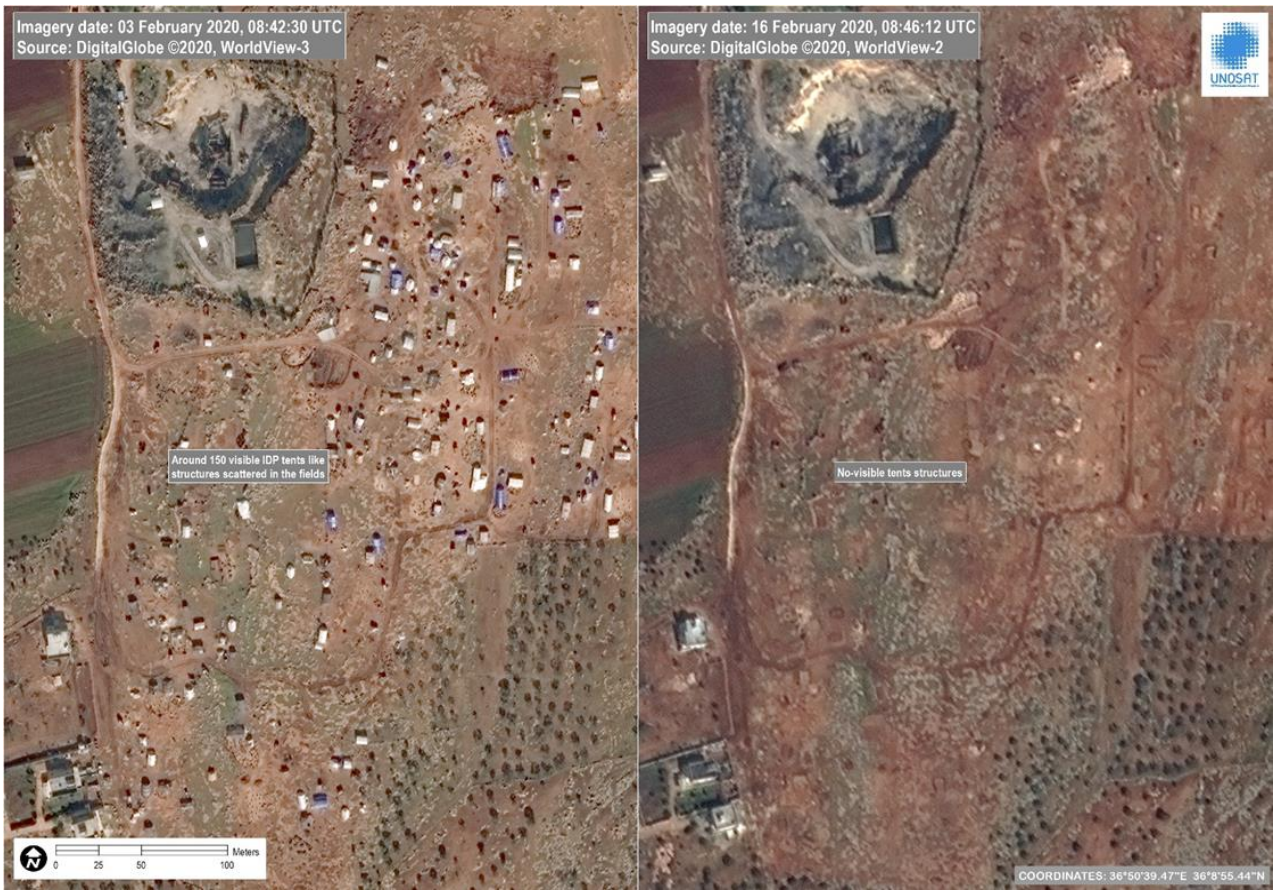

Atarib, western Aleppo, damage between 3 and 16 February (section V.B and V.E.)